



مكتبة الملك

7

1

-3-

حقيقة النور الحيوان الطائر	حقيقة البغل الحيوان الشايج	حقيقة الفرس الحيوان القهمل	حقيقة الأذن الحيوان الناطق
حقيقة الكسل الحيوان الداس	حقيقة الكلب الحيوان النايح	حقيقة الحمار الحيوان الناهق	حقيقة الفم الحيوان البهر
حقيقة الحمامة الحيوان الرهاوي	حقيقة الهرة الحيوان الماري	حقيقة الخنزير الحيوان النايح	حقيقة الذئب الحيوان الفارسي
حقيقة بابة الدعائم ثم ثم	حقيقة البط الحيوان الرقيق	حقيقة الدجاج الحيوان الفارسي	حقيقة ارب الحيوان الغيب

ان المنطق تسعة احدها بكاف ثم قاف ثم قاف ثم قاف ثم باء ثم جيم ثم شين ثم ثم
كلمة غير قولان مع قضية نفس برهان قطعية ثم مسألة



الاحتمال العقلي من بسائط احد عشر احتمالا. الضرورية
لذات الموضوع. الضرورية لوصف الموضوع. الضرورية
لذات المحمول. الضرورية لوصف المحمول. الضرورية لذات
الموضوع والمحمول. الضرورية لوصف الموضوع والمحمول.
الضرورية لذات الموضوع ووصفه. الضرورية لذات المحمول
ووصفه. الضرورية لذات المحمول ووصف الموضوع. الضرورية
الاعم سواء كانت لذات النوع او لغيرها وهذه الاحتمالات
جارية في جميع البسائط فجميع الاحتمالات فيها ستة وستون
احتمالا **الاحتمال** العقلي في الشروط الخاصة للمركبات
احد عشر احتمالا الشروط العامة مع قيد اللادوام
بحسب ذات الموضوع. الشروط العامة مع قيد اللادوام
بحسب ذات المحمول. الشروط العامة مع قيد اللادوام
بحسب وصف الموضوع. الشروط العامة مع قيد
اللا دوام بحسب ذات الموضوع والمحمول. الشروط العامة
مع قيد اللادوام بحسب وصف الموضوع والمحمول. الشروط
العامة مع قيد اللادوام بحسب ذات الموضوع ووصفه.
الشروط العامة مع قيد اللادوام بحسب ذات الموضوع
ووصف المحمول. الشروط العامة مع قيد اللادوام بحسب
ذات المحمول ووصفه. الشروط العامة مع قيد اللادوام
بحسب ذات المحمول ووصف الموضوع. الشروط العامة

مع قيد اللادوام الاعم سواء كانت لذات الموضوع او غيرها
وهذه الاحتمالات جارية في العرفية الخاصة والوجودية
اللا ضرورية والوجودية اللادائمة والوقية والمنشقة
فجوها فيها ستة وستون احتمالا واما في الممكنة الخاصة
فواحدة لعدم تقييدها بالذات والوصف فالاحاصل من
البسائط والمركبات مائة

وثلاثة وثلاثون

البسائط المشهورة احتمالا **فست**
الضرورية المطلقة **فست** الدائمة المطلقة

العرفية العامة

الممكنة العامة

البسائط الغير المشهورة ثمانية

الممكنة المطلقة

الممكنة الدائمة

الوقية المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

الكافي

المشروطة الخاصة

الوجودية اللازمة

العرفية الخاصة

الوجودية اللادائمة

الممكنة الخاصة

نقائص البسائط

ضرورية المطلقة

مشروطة عامة

الوجودية اللادائمة

الممكنة العامة

الوقية المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

دائمة مطلقة

عرفية عامة

الوجودية اللادائمة

الممكنة العامة

الوقية المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

المنشقة المطلقة

4

404

عدد اذ قالت امرأة الى حبيب
 4 0 4

1263
 1271

 98

0007
 92

 011102

0007
 0004

 0003

100
 10

 110

0260
 76

 1950
 4885

 5950

وقف الله حجة لله

قال اصفان الثانية في القضايا وحكامها وقضايا مقدمه و
ثلاثة فصول **الفصل** الاول في مباحث العوارض شرح
في مباحث الخ واما وقف موقوفها القضايا وحكامها وضع الثاني الثاني
بيان ذلك ورتبها على مقدمه وثلثه فصولا اما المقدمه فموقوف
القضية واقسامها الاولى اي حاصله بحسب الفسنة الاولى فان
القضية تنقسم الى اربعة اقسام الشرطية والشرطية تنقسم الى ضرورية واللا
مطلوبة الشرطية الضرورية واتفاقية واقسام الشرطية هي
اقسام القضية الانها ليست باقسام اولية لها باقسام ثمانية
ونحن نقسم القضية اليها ثمانية اقسام الشرطية وتنقسم
اليها فالنقض في وضع المقدمه ذكر اقسام الاولى اي اقسام القضية
بالدليل لا اقسام اقسامها فالقضية قول صحيح ان يقال لقائل انه
صادق او كاذب فيقول هو اللفظ المركب في القضية المنقولة او
المفهوم العقلي المركب في القضية المعقولة جنس يشمل الاقوال
السامية والناقضه وقول صحيح ان يقال لقائل انه صادق او كاذب فيقول
يخرج الاقوال التي قصه والاشياء ثابت كلفها في الامر والنهي والاشياء

مكتبة عبد العزيز العامة بالرياض
قسم المخطوطات
الرقم العام: ١٢٨٧
رقم المجلد: ١

وقف الله حجة لله

م وعبارتها هي اما حلية او شرطية لانها اما ان تخلط بغيرها او لا
او لم تخلط وطرفا القضية هي الحكموم عليه والحكموم عليه من اجل ان
تخلف الاقوال الدالة على الربط احدها بالآخر فاذن في الحقيقة
ما يدل على الارتباط الحكم فان كان طرفا موقفا من حلية اما موقفة
ان حكم فيها بان احدها هو الآخر كقولنا زيد هو عالم واما سلبية ان حكم فيها بان
احدها ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس بعالم فاذن في الحقيقة هو الزلة
على النسبة الاجابية في القضية الاولى وليس هو الدالة على النسبة
السلبية في القضية الثانية بقى رددو عالم واما موقدان فان لم يكن طرفا
موقدين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان اذا حقت ادوات الاتصال
وهي كلمة ان والغا بقى الشمس طالعة والنهار موجود واما
بعود بينا وكذا اذا حقت ادوات العناد وهي اما او وبقى هذا
العدد زوج وهذا العدد فرد واما ايضا ليس بعود بين فان قلت قولنا
ليكون الناطق ينقل بفكر قديم وقولنا زيد عالم نقضه زيد ليس
بعالم وقولنا الشمس طالعة فالنهار موجود جمليات مع ان طرفها
ليست بمفومات فانتقض التوحيان طرفا وعكس نقول المراد
بالمفومات المفومات باللفظ او المفومات بالحق وهو الذي يمكن ان يكون مفومات

يضاد

مؤدوا الاطراف في القضا بالكون وان لم يكن مؤدات بالفعل الا ان
 يمكن ان يعتبر منها بالفاظ مؤدوة وافقها ان هذا ذلك او هو هو او هو
 ضوح محو او غير ذلك بخلاف الشرطيات فان لا يمكن ان يعتبر
 اطرافها بالفاظ مؤدوة فلا يقال فيها هذا القضية تلك القضية بل تحقق
 هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق
 تلك القضية هي ليست بالفاظ مؤدوة وبقى ههنا شيء وهو ان الشرطية
 كما فسرت قضية اذا صلحنا بالكون طرانا مؤدوين ولا خفا في امكان
 ان يعتبر طرفها بعد التي لم يغير من المراد بالكون بالفعل او المؤدوة
 بالغة دخلت الشرطية تحت الملكية فالاولى ان يجد في قبل الاخلال
 في التوفيق يقال الحكم عليه وبه في القضية ان كانا مؤدوين سميت
 حلية والافشرطية ههنا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء و
 قيل صواب ان يقال القضية ان اخلت الى القضيتين فهي شرطية و
 الاخرى حلية للابرد عليه مثل قول زيد ابو قائم فان حلية مع
 انه لم ينحل الى مؤدوين لان الحكم به فيه قضية وليس بصواب
 اما اولو فلو روي بعض النسخ المذكورة عليه واما ثانيا فلان اخلال
 القضية الى مامنه تركيبها والشرطية لا يتركب من قضيتين فان
 ادوات الشرط والافاد في جيت اطرافها فان يكون قضا بالالا

٢ اولاً

من

الا يرى اننا اذا قلنا الشرطية طرفة كانت قضية محتمة -
 للصدق والكذب ثم اذا اردنا ادوات الشرطية قلنا ان كانت
 الشرطية طرفة خرجت بان يكون قضية محتمة للصدق والكذب
 نعم ربنا يقال في الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين يجوز ان حيث
 ان طرفها اذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين والا فها ليس قضيتين
 لا عند التركيب ولا عند التحليل **فان** الشرطية اما متصلة وهي
 التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير احدى **صنف قضيتين** **افشرطية**
 فسيان متصلة ومنفصلة فاما متصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية
 او لا صدقها على تقدير احدى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير احدى
 فهي متصلة بوجوب كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان حكم
 فيها بصدق حيوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها بسبب
 صدق قضية على تقدير احدى فهي منفصلة سالتة كقولنا ليس ان كان
 هذا انسانا فهو حماد فان حكم **صنف قضيتين** **افشرطية** على تقدير احدى
 المنفصلة هي التي يحكم فيها بالتعارف بين القضيتين في الصدق والكذب
 معاني بانها لا يصدقان ولا يكذبان او في الصدق فقط اي بانها لا يصدقان
 ولكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط اي بانها لا يكذبان وربما يصدقان
 او بغيره اي بسبب ذلك التعارف فان حكم فيها بالتعارف فهي متصلة

موجبة اما اذا كان الحكم فيها منسافات في الصدق والكذب ^{مع} سميت
 حقيقة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرقا فانه لا يكون هذا العدد
 زوجا وهذا العدد فرقا لا يصدق معا وكذا في معاودة اذ لا يمكن الحكم
 فيها بمنسافات في الصدق فقط فهي مانعة اجمع كقولنا اما ان يكون
 هذا الشئ شجرة او جرحا فانه لا يكون هذا الشئ شجرة وهذا الشئ
 جرح لا يصدق وقد يكون هذا الشئ حيوانا واما اذا كان
 الحكم منسافات في الكذب فقط فهي مانعة اجمعا كقولنا اما
 ان يكون هذا الشئ شجرة او لا يكون هذا الشئ شجرة او لا يكون هذا الشئ
 لاجل او هذا الشئ لاجل لا يكون هذا الشئ لاجل ولا يكون هذا الشئ
 شجرة او جرح معا وقد لا يصدق وان حكم بسبب المنسافات
 فهي منفصلة سالبة وان كان الحكم فيها بسبب المنسافات
 في الصدق والكذب معا كانت سالبة حقيقة كقولنا
 ليس اما ان يكون هذا الشئ اسودا او كانا فانه يجوز
 اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسبب المنسافات
 في الصدق فقط كانت سالبة مانعة اجمع كقولنا ليس
 اما ان يكون هذا الشئ حيوانا او اسودا فانه يجوز
 اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما ولا نرم ان يكون الشئ

٧
 لا حيوانا وهو جرح وان كان الحكم بسبب المنسافات في الكذب
 فقط كانت سالبة مانعة اجمعا كقولنا ليس اما ان يكون هذا
 الشئ شجرة او رجبيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لا يقال
 السالبة الكلية والمنفصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيها
 الجرح والارتفاع والانفصال فلا يكون محلبة ومنفصلة ومنفصلة لانها
 ما ثبت فيها الجرح والارتفاع والانفصال لانا نقول ليس اما ان يكون هذا الشئ شجرة
 على السالبة بجهنوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوم ما فيها الاطلاق
 كما تصدق على الوجبات تصدق على السالبة ثم المنسافة المحتملة
 للمنطق اما في جيات فلما تحقق معنى لكل واحد من الانفصال
 واما السالبة فليست بها ابان في الاطلاق لانها لا يمكن ان تكون
 معقودة لذكر ان القضية الاولى في المنفصلة والمنفصلة ليست
 من اقسام الاولية بل من اقسام قسمها اعني الشرطية لانا نقول لا
 شك ان المقصود بالثبوت هو وضع المقدم ذكر الالف الاولية واما
 ذكر الالف الشرطية فيها فبالوضوح وعلى سبيل الاستطراد
 الفصل الاول في الملكية وفيه اربعة مباحث لا قسم القضية الى
 ملكية والشرطية شرع الآن في الملكيات وانما قدمها على الشرطيات
 لبا بظهورها وبسبب تقدمها على الكبر طبعا فالملكية انما تنقسم

في اجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى هو متعللا في وضع الحكم عليه
 والكم به ويسمى هو لا محال في شيء ونسبة بينهما لا يربط المحكوم بالمتعلق
 ويسمى نسبة حكمية وكان في حق الموضوع في الكلام ان يعبر عنها بلغة
 كذلك في حق النسبة حكمية ان يدل عليها بلغة واللفظ الدال عليها
 يسمى رابطة لئلا يتقيا على النسبة الرابطة تسمى الدال باسم المولود
 كره في قولنا زيد هو عالم فان قلت ان النسبة حكمية اما النسبة
 التي هي مورد الايجاب والسلب واسا وقوع النسبة او لا وقوعها
 الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد الاو لم يكن القضية في
 آخره هو وقوع النسبة او لا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة
 اخرى وان كان المراد ان كانت النسبة التي هي مورد الايجاب
 والسلب في آخر فليدل عليها ايضا بلفظ آخر وكما حصل ان المراد
 حكمية اربعة وفي حقها ان يدل عليها باربعة الفا فنقول ان المراد ان
 فكان قوله لهما ترتبطا بغير ما هو موضع اشارة اليه فان النسبة
 ما لم يربطها هو وقوع او اللفظ لم يكن رابطة ولا حاجة الى الدال على
 النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع
 النسبة دال على النسبة ايضا فاطنا ان من القضية بتدريان
 بعبارة واحدة ولم يخذل في واحدة في حصة الاخر ان في ثلثة

في ثلثة ثم الرابطة ادات لانها يدل على النسبة الرابطة وهي
 غير مستقلة لغو فقولنا المحكوم عليه به كنهها فقه كنهها غالب
 الاسم كره في امثال المذكور في سبغ زمانية وقد يكون في قولنا
 كنهها في قولنا زيد كان قافا ويسمى زمانية والقيمية في يد باعتبار
 الرابطة اما ثلثية او ثلثية لانها ان ذكرت فيها كانت ثلثية
 لا شخا لها على ثلثة الفا ثلثة معان وان حذفت لشدة الزعم
 بعناها كانت ثلثية لعدم اشتغالها الا على زيد بارا انما هي
 وقوله في بعض اللغات اشارة الى اللغات المختلفة في استعمال
 الرابطة فاء لفة اللوب ربما تستعمل الرابطة وربما تحذف بالاشارة
 المؤاين الى الله عليها ولفظ اليونان فيجب ذكر الرابطة الزمانية
 دون غيرها على ما نقله الشيخ في لفظ الجمع لا تستعمل القضية خالية
 عنها اما بلفظ قولهم هست وبدو واسبغة كقولهم زيد وبيته
 قال وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان النسبة
 هذا تقسم ثمان لحكمة باعتبار النسبة حكمية التي هي مدلول الرابطة
 فكل النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال انه نوع محمول كانت القضية
 موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية صحيحة لان يقال ان
 حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال انه نوع محمول كانت القضية سالبة

وهو لا يدل على زمان اصلا
 وفي ما يدل على الزمان سيد صونا

الموضوع محمول

كنية لغير الانك فان نسب سلبية معني لان يقال انك لست بكنية
وهذا يستلزم على القضية بالكتابة فانه اذا قلنا انك لست بكنية
التي هي في
موجبة والنسبة التي فيها لا يصح ان يقال انك لست بكنية
لانك لست بكنية كانت القضية سالبة والنسبة التي هي في
حيث يصح ان يقال انك لست بكنية فانقصوا ان يقال انكم لست بكنية
بما الموضوع محمول او بان الموضوع ليس محمول او يقال انكم لست بكنية
او انتم احرار او كذا ومنه موضوع كناية ان كان شخصا معينا
هنا نقسم ثلث للكنية باعتبار الموضوع المحمول فهو موضوع كناية اما
ان يكون جزئيا او كلياً فانه كان جزئياً سميت القضية شخصية ومحمولة
اسمها كناية لانها كانت او سالبة كقولك زيد ابنك او اسمها
شخصية فلان موضوعها الشخص معين واسمها بمنزلة محمولة
فلخصه هو موضوعها ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لخصه
في اسمي الاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يتجه
فيها كناية او الموضوع كناية والكلمة والبعضة او لا يتجه اللفظ الدال
عليها اي على كناية الافراد ويسمى راخذ انهم في البلد كناية
البلد ويحيط به كذلك اللفظ الدال على كناية الافراد يحيط بها
وان بينه وبين كناية افراد الموضوع سميت القضية محمولة

وسمى اسمها محمولة فلهذا افراد الموضوع واسمها سمى محمولة
على اسمها وهي اي المحمولة اربعة اقسام لان كل كناية اسمها على كل واحد او
على بعضها او اياها كان فاما بالاجاب او بالسلب فانه كان كل كناية فيها
على كل واحد او في كناية اسمها موجبة وسور كل واحد او واحد او لا يكون
كقولك كل نار حارة اي كل واحد من افراد النار حارة واسمها سالبة وسور
لشيء ولا واحد كقولك لشيء ولا واحد من اشياء النار حارة او كان كل كناية فيها
على بعض افرادها في كناية اسمها موجبة وسور بعض او واحد كقولك
بعض النيران او واحد من النيران انك اي بعض افراد او واحد من افراد
انك او اسمها سالبة وسور ليس كل واحد ليس بعض وبعض ليس
كقولك ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسماء الثلاثة ان ليس
كل واحد على رفع الاجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الكلي بالانضمام
وليس بعض وبعض ليس بعضا كقولك انسانا ليس كل واحد على رفع الاجاب
الكلي بالمطابقة فلما نادا قلنا كل حيوان انسانا يكون معناه ثبوت
لانك كل واحد واحد من افراد الحيوان والاجاب الكلي اذا قلنا ليس كل
حيوان انسانا يكون معناه الصريح انه ليس كل انسان كل واحد
من افراد وهو رفع الاجاب الكلي واسمها سالبة على السلب الكلي بالانضمام
فلما نادا ارفع الاجاب الكلي فاما ان يكون المحمول اسلوبا في كل واحد واحد

وهو السبب الكلي او يكون مسببا لبعض ثبات البعض وعلى كلا
التقديرين يصدق السبب على شي من اقسام السبب بخبرتي في ضرورات مفهوم
ليس كما ترى رفع الايجاب الكلي ومنه لو انما يكون دلالة على بالانزاع
لا يقال مفهوم ليس كما هو رفع الايجاب الكلي اعم من السبب الكلي
اي السبب الكلي والسبب البعض اي السبب بخبرتي فلا يكون دالا على السبب
بخبرتي بالانزاع لا العام لاوله لانه على ما اصحابه في الزلات ~~الكلية~~
الثالث لاننا نقول رفع الايجاب الكلي يستلزم السبب بخبرتي اعم من السبب
في بعضه الايجاب البعض والسبب بخبرتي هو سبب بعض سواء كان في الوجود
لبعض او لا في وجود مشترك بينهما ذلك القسم وبني السبب الكلي و
السبب بخبرتي لازم له ما اذا اختلف العام في قسمين كل منهما ما يكون له ما و
لا من ذلك الامر لازم لاننا للعام ايضا فيه السبب بخبرتي لاننا ~~نقول~~
لعموم رفع الايجاب الكلي بعبارة اخرى ليس كما يلزمه السبب بخبرتي فان
متنازعة الايجاب الكلي صدق السبب البعض لانه لو لم يكن محمولا
مسببا في شيء من الاقسام لكان ثابتا للكل والقدر خلاف هذا
خلفه وانما السبب بعض وبعض ليس لان على السبب بخبرتي ما يطابقه
فظاهر لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بشئ او ليس بعض الحيوان
انسانا يكون مفهوم الصحيح سببا لاننا في بعض الاقسام

قولہ واما علی اندال علی السبیل

للتصريح بالبعوض وادخال حرف السب على ما هو السب في الجمل والاسماء
بدلان على رفع الایجاب الكل على التزام فلان المشهور وان كان سلبه باه بعض
الا افراد لا يكون ثباتا لكل الافراد فيكون الایجاب الكل ارتفاعا لهذا هو الوفاق
بين السب كل والافراد واسا الوفاق بينهما لا ضرب فهو وان ليس بعض قد
بدل على السب الكل لان البعض غير معين فان تعین بعض الافراد في
في مفهوم الإنسانية فاشبه النكرة في سباق النفي فكما ان النكرة في سباق
النفي بعيد العموم فكذا كل ههنا ايضا لان احتمال ان يفهم منه السب
في آتى بعض كانه هو السب الكل بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا
وان كان اشياء غير معين الا انه ليس ارتفاعا في سباق النفي بل السب
انما هو وارد عليه بعض ليس قد بدل على الایجاب حتى اذا قيل بعض
يكون ان ليس انسان اريد اشياء الانسانية لبعض الحيوان كالسب
الانسانية عنه ووفق ما بينهما استغنى عليه بخلاف ليس بعض الافراد فيكون
نصور الایجاب مع تقدم حرف السب على الموضوع وان لم يتبين فيها
كلمة الافراد ما كان اذا ثبت في القضية كلمة افراد الموضوع واسا اذا لم
يبين فليعلم اساءة تعلق القضية لان تصديق كلمة وجوبية بان يكون لكم
فيها على افراد الموضوع اولم تعلق بان يكون لكم على طبيعة الموضوع فنفسها
لا على الافراد قلنا لم تعلق لان تصديق كلمة وجوبية سميت طبيعية

قد نذكر السبب الكائن

قد نذكر للايات بحرفنا

1

لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقوة الحافظة والارادة نوع فاعلمكم
 بالجنسية والوحدانية ليس على ما صدق عليه الحيوان والاشياء الا ان
 لم على نفس طبيعتها وان كان لا يكون كلياته وجنسية سميت مملكة لان
 الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اتمم بيان كنه ما كقولنا الان في
 خبر الانسان ليس في ذات ما صدق عليه الانسان من الافراد في
 خبره ليس في خبره بل ان كان كلياته باعتبار الموضوع مخصصة في اربعة
 اقسام ذلك ان تقول في التقسيم موضوعه كلياته اما جزئيا او كلياً فان
 كان جزئياً فهي شخصية فان كان كلياً فاما ان يكون الحكم فيها على نفس
 الطبيعة كقوة او على ما صدق عليه الافراد فان كان الحكم على نفس
 الطبيعة فهي الطبيعة وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان
 يكون كنه الافراد وهي المحصورة او لا فهي المملكة والشيء في الشفا
 ثلث القسمين وقال الموضوع ان كان جزئياً فهي الشخصية وان كان كلياً
 فانه ليس كنه الافراد فهي المحصورة والاشياء المملكة وشيخ عليه
 المتأخرون لعدم الاختصار فيها كقوة الطبيعة والجواب ان الكلام
 في القضية المعبرة في العلوم والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم
 لانه الحكم فيها على ما صدق عليه موضوع وهي الافراد والطبيعة
 ليست منها في وجهها عن التقسيم لا يختل بالاختصار لان عدم

كثر الشك في
 القضايا
 وهو اراد

م الا اختصار بان يتناول المقسم شيئا ولا يتناول له الا
 قسم والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات فلا يختل الاختصار
 بخروجها وهي في قوة بلانيتها المملكة في قوة بلانيتها عن
 انها متلازمان فانه متى صدقت المملكة صدقت بلانيتها وبا
 لعكس فلا يصدق قولنا الانسان في خبره صدق بعض الاشياء
 في خبره وبالعكس انه لا يصدق المملكة صدقت بلانيتها فلا يمكن
 فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على الافراد فاما ان يصدق
 ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق
 الحكم على بعض الافراد وهو بلانيتها وبالعكس فلا يمكن متى صدق الحكم على
 بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وبالمملكة البحث
 في تحقيق المحصورات الاربعة قد عرفت ان المملكة طرية في احد
 وهو الحكم على كنه موضوعها وتاثيرها وهو الحكم على كنه موضوعها
 فاعلم ان عادة القوم في تحقيق المحصورات قد جرت بانهم يقسمون
 في الموضوعين في المحصورات ستة اقسام اذا قالوا كذا بكذا فاعلم ان
 كل موضوع محصور وانما فعلوا ذلك لغاية تبين احديها الاختصار
 فان قولنا كذا بكذا اخبرنا قولنا كذا بكذا حيوان وهو طرية في
 رفع توهم الاختصار فانهم لو وضعوه للمملكة مثلا قولنا كذا

العادة ما اتفق خلافا او ما ندرج

حيوان وادبوا عليه الاحكام اسكن ان يذهب الوهم الى ان تلك
الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجودات الكلية الاخرى ففقروا
مفهومه القضية وجودها في المواد تنبها على الاحكام جارية
عليها بالمتن في بيانها غير مقصودة على البعض دون البعض كما انهم
وقالوا اجنس هكذا والنوع هكذا في قسم القوت اخذوا مفهومه في غير الاشياء الى المادة من
ولم يشيروا الى المادة في المواد ^{الكليات} المواد ويختصوا في احوالها بحثا متناولا لجميع طبائع الاشياء ولو كانت
صاحبها من هذا النفس ^{الكلية} في قوانين كلية ^{منطبقة على} شتى
في انيات فاذ قلنا كرج ب فها كان امر ان احدهما مفهوم
وحقيقة والاخر ما صدق عليه من الافراد فليس معناه مفهوم
رج هو مفهوم ب والا لكان ج وب لنطبق مترادفين فلا يكون
حمل في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد
فهو ب فان قلت كان ج اعتبارا من كذا كذا لست اعتبر به
مفهوم وحقيقة وما صدق عليه من الافراد فليلا يجوز ان يكون
الحوار ما صدق عليه ب لا مفهومه كذا، الموضوع كذا، فنقول
ما صدق عليه هو ب بعبارة ما صدق عليه الجواب فلو كان الجواب
ما صدق عليه ب لكان ضروري الثبوت للموضوع ضرورة
ثبوت الشيء في نفسه ^{المتضايف} في الضرورية ولم تصدق هناك

مكنة حادثة اصلا فظهر ان معنى القضية كذا صدق عليه ج من الافراد
فهو ب لا ما صدق عليه ب لا يقال اذا قلنا كرج ب فاما ان يكون
مفهوم ج عين ب او غيره فان كان عين مفهومه بزم ما ذكرتم
ان لكل لا يكون مفيدا وان كان غيره امتنع ان يقال احد ما هو الا
خبر لا سأل ان يكون الشيء نفسا ليس هو لانه يجب عنه
بان قد كلف كل ج شتم على كل فيكون ابطالا للشيء بنفوان
ج وللأسباب يعود ويقول لانه في الاجاب بل اما ان لكل ليس
بمفيدا وان لم يكن يمكن وصفه بالهبة لا ينافي كذب سائر
الموجبات فالحق في الجواب انما اختار مفهومه ب غير مفهوم ج
قول اسألنا حمل ب على ج هو قلنا لانم وانما يكون حمل
عليه ج لو كان المراد به ج تفسيره وليس كذلك لانه ليس ان
المراد كل ما صدق عليه ج ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب
المفهوم على ذات واحدة في صدق عليه ج ليس ذات الموضوع
ومفهوم ج ليس وصف الموضوع وعنوانه لانه يعرف ذات ج التي
هو الحكم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان
قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فاما حقيقة الانسان
عين ماهية زيد وعمره وكبره وغيره من الافراد وقد يكون خبرا كقولنا

كل حيوان حس فاعلمكم فيه ايضا على زبد وخرمها
في الافراد وحققة الحيوانية انما هي جزاءها وفديكون خارجا عنها
كقولنا كل ماشي حيوان فاعلمكم فيه ايضا على زبد وخرمها
في الافراد ومفهوم الماشي خارج في ما يترتب على مفهوم الفضة
يرجع الى العقد من عقد الوضع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه
وعقد الكل وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه المحمولا والاول تركيب
تقريبى والى تركيب خبري فترى ثلثة اشياء ذات الموضوع
وصدق وصفه عليه وصدق وصفه المحمولا عليه اما ذات الموضوع
فليس له ادب او ادج مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان ج نوعا
او مابسا وبه من الفصل والخاصة الافراد الشخصية والنوعية
ان كان ج جنسا او مابسا وبه من العوض العام فاذا قلنا كل
اشي او كل ناطق او كل فاضلكم افاعلمكم ليس الا على زبد وخرمها
وغيرها من اقسام الشخصية واذا قلنا كل حيوان او كل ماشي كذا
فلمكم على زبد وخرمها من اشخاص الحيوان وعلى الطباع
التي هي في الانس والنفس وغيرها من اناسهم
يقولون كل بعض الكليات على بعض اناسهم على النوع او افرادهم
الافاضل في فقهكم مطلقا على الافراد الشخصية وهو قوله

في التحقيق لان انصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال
لان انصاف شخص في اشخاصها اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص
اصاصدق وصف الموضوع على ذاته فبالامكان عند الفارابي حتى ان
المراد عن خروج ما يمكن ان يصدق عليه ج سواء كان ثابتا
بالفعل او مسلويا عنه انما بعد ان كان ممكن التثبت
وبالفعل عند الشرح ما يصدق عليه ج بالفعل سواء كان ذلك
الصدق في الماضي او الحاضر او المستقبل حتى لا يدخل فيه مالا
يخرج ويضافا قلنا كل اشياء كذا يثبت في كل ما يمكن ان
يكون له من الرويبين مثلا على مناهب الفارابي لا يمكن
انصافهم بحدس او على مناهب الشيعية لا يثبت والى الحكم لعدم انصافهم
بالسواء في وقت ما واما صدق وصفه لثبوت على ذات الموضوع
فقد يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل وبالعدم على ما سبق
في بحث الجاهل واذا تقرر هذه الاصول فنقول في كل ما كان ج
بغير تارة بحسب الحقيقة وبسبب حقيقة كانه حقيقة الفضة
المتعلقة في العلوم والاخرى بحسب الخارج وبسبب خارجية
للمراد بالخارج الخارج في المثلث عن الاول ففقه به كل ماله وجد
كان ج في الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ج فاعلمكم فيه

التي احد وصفها او كلاهما غير لازم في جهة ذلك والزمهم
 ايضا حصر القضايا بالضرورة اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف الموضوع
 لذات الموضوع بل في اخص في الضرورية باعتبار لزوم وصف الموضوع
 في مفهوم القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد وقع
 في بعض النسخ كماله وجبره كان ج باله او العاطفة بين لازم
 والمزوم وهو خطأ فحش لان كان ج لازم لوجود الموضوع
 على ما في نسخة ^{الاتصال} ولا معنى لله او العاطفة بين لازم والمزوم على ان يكون
 ليس في نسخة ^{الاتصال} بل في نسخة اخرى على اهل العربية فان
 لو حرف شرط ولا بد له من جواب وجوابه ليس قوله لنا فهو حيث
 لانه خبر المبدأ ابر كان ج في الخارج ^{فهو} في الخارج ولكم فيه على الوجود
 في الخارج سواء كان اتصافه في حال الحكم او قبله او بعده لان ما لم يوج
 في الخارج ازلا وابد ليس بجمل ان يكون في الخارج وانما قال
 كان حال الحكم او قبله او بعده دفعا لتوهم من ظن ان معنى ج ب
 هو اتصاف بعلم بالبابية حال كونه موصوفاً بالجمعية فان الحكم
 ليس على وصف بعلم حتى يجب تحقق حال تحقق الحكم على ذات
 بعلم فلا يستلزم الحكم الا وجوده واما اتصافه بالجمعية فلا يجب
 تحقق حال الحكم فالاذا قلنا كل كاتب ضاكت فليست شرط

في قوله لا بد له من جواب وجوابه ليس قوله لنا فهو حيث

طكون ذات الكتاب موضوعا ان يكون كتابا في وقت
 كونه موضوعا لالضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موضوعا لالضحك
 في وقت ما صدق فيه لصدق قولنا كل ناظم يستيقظ وان كان
 اتصاف ذات الناظم بالوصفين انا هو لا يقال انها نفسا بالابدية
 اخذنا باصلا باعتبار ان هي التي موضوعا لها غنى كقولنا شريك ^{في وقت}
 من كل منته معدوم فهو معدوم والنسب يجب ان يكون قوا عامة
 لانا نقول القوم لا يبرءون اخصار جميع القضايا الحقيقية والخارجية
 بل نعلم ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة في الغالب
 باخذ الاعتبار بغيرها وضعوها بما واستخرجوا احكامها ليستعملوا بها
 في العلوم والقضايا التي لا يمكن اخذنا بنسب الاعتبار بل في علم بوق
 بعد احكامها وتعليم القواعد انا هو بقدر الطاق البشرية ^{الآن} **قوله**
 التوفيق بين الاعتبارين **قوله** قد ظهر لك مما بيناه ان الحقيقة لا تستلزم
 وجود الموضوع في الخارج بل يجب ان يكون موجودا في الخارج وان
 لا يكون واذا كان موجودا فكيف يمكن ان لا يكون مقصودا على الافراد الخارجية
 بل ثبت ولها والافراد المقدرة لوجود بخلاف الخارجية فانها تستلزم
 وجود الموضوع ولكم فيه بما مقصودا على الافراد الخارجية فانه موضوع
 لم يكن موجودا فقد تصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج

كما اذا لم يكون شي من المربعات موجه في الخارج يصدق بحقيقة
 كل مربع شكله كل ماله وجد كان مبعافه حيث لو وجد كان
 ولا يصدق بحقيقة الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو الموضع
 وان كان الموضوع موجه دام جمل اما ان يكون حكم مقصورا على الافراد
 خارجية او متناهية ولا ماله ولا افراد المقدرة ^{لا كان} على مقصورا على الافراد ^{الوجود} الكثرة
 خارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا اخص بالاشكال
 في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع في الخارج وهو لا يصدق
 بحقيقة أي لا تصدق كل ماله وجد كان شكلا فهو يصدق وجد كان
 مبعافا يصدق في ماله بعض ماله وجد كان شكلا فهو يصدق وجد كان
 ليس مربع وان كان حكم متناهية ولا جميع الافراد المحفوفة والمقدرة تصدق
 الكلية كما كقولنا كل انثى حيوان فاذ يكون بينها مجموع وخصوص
 فوجه وعلى هذا ما هفت مفهوم الموجهية الكلية امكنك
 ان تنفي مفهوم باقي الخصوصات بالقبيل على فان حكم في الموجهية
 بلانية على بعض ما علم حكم في الموجهية الكلية فالامور المعترضة بحسب
 الكل معترضة بها بحسب البعض ومعنى الالبته الكلية رفع الالجاب
 في كل واحد واحد والالبته بلانية رفع الالجاب في بعض الافراد
 فلما اعلنت الموجهية الكلية بحسب الموضع وطرح كذلك بعينه

بعينه المخصوصات الاخر بالاعتبارين فقد تقدم الفرق بين الكلمتين وانما
 الفرق بين بلانية وبين الموجهية ان بلانية حقيقة اعلم مطلقا خارجية لان
 الالجاب على بعض الافراد لا تحقق الخارجية ايجاب على بعض الافراد ^{الحقيقة}
 مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون الالبته الكلية الخارجية
 في الالبته الكلية للكلعة وبين الالبته بلانية مباينة خارجية
 وذلك خلا البحث الثالث في المعدول والتحصيل القضية
 اما معدول او محصل لان حرف السلب ان يكون في شي من
 الموضوع والكيول او لا يكون فان كان جزءا من الموضوع كقولنا لا
 حي جاد او لم يكون كقولنا لا حي ولا عالم او منها جميعا كقولنا لا حي
 لا عالم سميت القضية معدولة موجهية كانت او سلبية اما الالبته
 معدولة الموضوع او اما الثانية فمعدولة الكيول واما الثالثة
 فمعدولة الطرفين واما سميت لان حرف السلب ليس ولا غيرهما
 انما وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعل مع غيره كشي
 واحد ثبت له او لشي او سلب عنه او عين شي فقد عدل
 به عن موضوعه الاصل الى غيره وانما اورد الاول والثانية مثالين
 الثالث لانه قد علم المثال الاول الموضوع المعدول وفي المثال
 الثاني الكيول المعدول فقد علم مثال معدول الطرفين بجميعهما معا

وان لم يكن حرف السلب جزءا لشيء من الموضوع والمحل سميت
الغضبة محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقوله ان كان
او ليس بكتاب ووجه التسمية ان حرف السلب لم يكن جزءا من
طريقها فكل من الطرفين وجهه في محصله واما بخصوص اسم المحصلة
بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة لان البسطة مالا جزاء وهو
السلب ان كان موجبه داخلها الا انه ليس جزءا من طريقها فاعلم ان
لهما مثل لان جميع الامثلة المذكورة في مباحث السابقة تصلح
ان يكون مثلها لهما والاعتبار بما يجاب الغضبة وسلبها
بحسب ما يربط الوهم الى ان كل قضية تستلزم على حرف السلب يكون سالبة
ولما ذكرنا الغضبة المعدولة تستلزم على حرف السلب ومع ذلك فيكون
موجبة وكما معنى الايجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد
عرفت ان الايجاب هو ايقاع النسبة والسلب رفعها فالعبرة
في كون الغضبة موجبة او سالبة بايقاع النسبة ورفعها لا
بطرفها فمضى كانت النسبة واقعة كانت الغضبة موجبة وان
كان طرفا معدولين كقوله ان كان ماليس شيء فهو لا حاد فاعلم ان الحكم
فيها يشبه الايجاب في كل ما صدق عليه انه ليس شيء فيكون
موجبة وان استعمل طرفا على حرف السلب ومتى كانت

كانت النسبة حرة فوجه في السالبة وان كان طرفا موجبة
كقوله ان كان شيء من المتحرك ساكن فاعلم ان حكمها بالسلب ساكن
في كل ما صدق عليه المتحرك فيكون سالبة وان لم يكن في شيء من طرفها
سلب فليس التناقض في الايجاب والسلب الاطراف بل الى النسبة
والسالبة البسطة اعم من الموجبة المعدولة للمحل فاعلم
ان يقول المعدول كما يكون في جانب المحل كذلك يكون في جانب
الموضوع على ما بينته فحينما شرع في الاحكام لم يخص كلامه
بالعدول في المحل ثم ان المحصلات والعدول في المحل كثيرة فاعلم ان
في تخصيص السالبة البسطة والموجبة المعدولة بالذكر فتقول اما في
التخصيص الاول فهو ان المعبر في الفرض من المعدول ما في جانب
المحل او ذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع و
صفاته او لا فاعلم ان الحكم على الشيء بالا وهو الوجه وبه يخالف
حكم عليه بالا وهو العدول فاختلاف الغضبة بالعدول والتحصيل في المحل
بشرط مفهوما بخلاف العدول والتخصيص ووصف الموضوع
فانه لا بد من شرط مفهوم الغضبة لان العدول والتحصيل انما يكونان في مفهوم
مفهوم الموضوع وهو غير الحكم عليه لان الحكم عليه عبارة
عن ذات الموضوع وحكم على الشيء لا يختلف باختلاف المسار

المحل

عننا واما وجه التخصيص فانه فلان اعتبار العدول في الموضع
المعتمد لا في السلب ان كان في الموضع فالتخصيص معدول
والا فالحصل كيف ساكان الموضع واما ساكان في الموضع او سالت
فهما سا اربع قضايام وجه محصلة كقولنا زيد كاتب وسالت
محصوله كقولنا زيد ليس بكاتب وموجه معدول كقولنا زيد
لا كاتب وسالت معدول كقولنا ليس زيد بكاتب ولا كاتب
بين التخصيصين في هذا القضاء بالاثبات السالت المحصلة والموجه العدول
واما بين الموجه المحصلة والسالت المحصل فعدم في السلب
في الموجه في وجه في السالت واما بين الموجه المحصلة والموجه
العدول فله وجود في السلب في المعدول دون المحصلة واما بين
الموجه المحصلة والسالت المعدول فله وجود في السلب
في السالت المعدول بخلاف الموجه المحصلة واما بين السالت
المحصلة والسالت المعدول فله وجود في السلب في السالت
المعدول وفي واحد في السالت المحصلة واما بين الموجه
المعدول والسالت المعدول فله وجود في واحد في الايجاب
وغيره في السلب واما السالت المحصلة والموجه المعدول
ففيها التباس في حيث ان في السلب موجود فيهما واحدا

فان قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انما موجه معدول او
سالت بسيطة فلهذا خصصنا علمنا بالكره في بين القضايا والقوف
بينهما معنوي ولغظي اما المعنوي فهو ان السبطة اعم من الموجهية
المعدول لانه متى صدقت الموجهية المعدول صدقت السالت
البسيطة ولا ينكسر الا في فلان متى ثبت اللاباء بالصدق
سلب الباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الباء عنه ثبت له الباء
فيكون الباء واللاباء ثابتين له وهو اجتماع التخصيصين وان في وهو
ان لا يلزم من صدق السالت البسيطة صدق الموجهية المعدول فلان
الايجاب لا يصح على المعدول ضرورة ان لا يوجب الشيء لغيره في على
وجه ثابت بخلاف السلب فاما الايجاب لم يصدق على المعدول
في السلب عنها بالضرورة فيوزان يكون الموضع معدول ما وج يصدق
السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المعدول كما ان يصدق قولنا
شريك الباري ليس بغير او لا يصدق شريك الباري غير الباري لان
معنى الاول سلب البصر عن شريك الباري واما كان معدول ما صدق سلب
كل مفهوم عنه ومعنى الثاني عدم البصر عن شريك الباري فلا بد
ان يكون موجودا في نفسه حتى يكون ثبوت شيء له وهو متمنع الو
جود لا يقال له صدق السلب عنه عدم الموضع لم يكن بين التوجه

الكله والسلبية تنافض لانها قد عتصمان على الصدق
فان في بزيانها نحو الجميع الا افراد الموجهة وسلبه بعض الافراد
المعدون لاننا نقول حكم في السلب على الافراد الموجهة كما حكم في
الموجهة على الافراد الموجهة الا ان صدق السلب لا يتوقف
على وجود الافراد وصدق الايجاب يتوقف عليها فان معنى الحق
الجميع افراد الموجهة ثبت له بـ ولا شك انها انما تصدق
اذا كانت افراد موجهة ومعنى السلب انه ليس كذلك كما هو
في الافراد الموجهة ليس ثبت له بـ وصدق هذا المعنى
تارة بان لا يكون شيء من الافراد موجهة واخرى بان يكون موجهة
ثبتت الا بالامور وعند ذلك تحقق لنا تنافض في ما واما قوله على وجود
محقق كما في خارج الموضوع او مفكر كما في محقق الموضوع فلا دخل له
في بيان الوقف الا في فيه ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون
السلب واما ان الموضوع موجود في خارج محققا او مفكرا فلا فائدة
التي تكاد جواب لسؤالنا انكبر ههنا ويقال ان عنيتم بقوله الايجاب
يستدعي وجود الموضوع الايجاب يستدعي وجود الموضوع في خارج
فلا يصدق الموجهة محققا لان حكم فيها ليس مقصورا على الموجهة
فمعنى الموجهة في خارج وان عنيتم في الايجاب يستدعي مطلق الموضوع

الوجود والسلبية يستدعي مطلق الموضوع لان حكمه مطلقا لان
بهم منقوصا وان كان حكمه سلب فلا فرق بين الموجهة والسلبية
في ذلك فاجاب بان كلاهما ليس الا في القضية الخارجية وتحققه في
مطلق القضية على ما سبق في الاشارة اليه فالمراد بقوله الايجاب
يستدعي وجود الموضوع ان الموجهة ان كان خارجية يجب ان يكون هو
موضوعها به وجوده في خارج محققا وان كانت جوفية يجب ان يكون موضوعها
مفكر الموجود في خارج والسلبية لا يستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل
فظهر الفرق وان دفع الاشكال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجهة
واما اذا كان موجهة فالحال فيه العدم والسلبية البسيطة متلازمة لـ
في الوجود واما سلب عنه البقاء ثبت له بالايجاب وبالعكس هو الكلام في
الوقف المعنوي واما اللفظي فهو ان القضية اما ان يكون ثلثية او ثنائية
فان كانت ثنائية فالرابطه اما ان يكون متقدمة على طرفي السلب
او متأخرة عنه فان تقدمت الرابطه تقيه لتأخره هو ليس بكان يكون
موجهة لان من شأن الرابطه ان تربط ما بعده بما قبله فانهما كانت رابطه
السلب رابطه السلب ايها وان تأخرت في طرفي السلب كقولنا زيد
ليس هو بكانت سلبا لانه من شأن الوقف السلب
ان ترفع ما بعده عما قبله فانهما كانت رابطه فيكون القضية سالبية وان

وان كانت شائبة فالقول ان يكون من وجهين احدهما بالنسبة الى
امارتها كسب الرب وتاثيرها باصطلاح على غرض بعض الالفاظ
بالايجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كلفظ فاذا قيل زيد غير كاتب
اولا كانت موجبة واذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة
البحث الرابع في القضا بالوجهة نسبة نحو الى الموضوع سواء كانت
بالايجاب او بالسلب لانهما من كيفية نفس الامر كالضرورة والاضروفة
والدوام واللا دوام فان كل نسبة فرضت اذا فرضت الى نفس الامر
اما ان يكون كيفية كيفية للضرورة او كيفية للضرورة ومن جهة اخرى اما
ان يكون كيفية كيفية للدوام او اللا دوام فاذا قلنا كل كائن حيوان بالضرورة
فالضرورة هي كيفية نسبة حيوان الى الكائن واذا قلنا كل كائن كاتب لا
بالضرورة كانت الاضروفة كيفية نسبة كائن الى الكاتب
وتلك الكيفية الشائبة في نفس الامر هي مادة القضية واللفظ
الدال عليها في القضية الملعونة او حكم العقل بان النسبة كيفية كيفية
كذا في قضية المعقولة هي جهة القضية ومنه خالفته لجهة
مادة القضية كانت كاذبة لا باللفظ او اذ اوردناه كيفية
النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بصدق
ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل

والقول

العقل هي الكيفية الشائبة في نفس الامر لم يكن حكم القضية مطابقة للواقع
مشكلا اذا قلنا كل كائن حيوان لا بالضرورة بل بالضرورة على ان كونه
نسبة حيوان الى الكائن في نفس الامر هي الاضروفة وليس كذلك في نفس الامر
فلما جزم كونه القضية ونحوها الكلام في هذا المقام بان النسبة المحمودة
لا الموضوع ايجابا كانت او سالبة يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر
ووجودها عند العقل ووجودها في اللفظ كالموضوع ولو لم يكن وجودها
في الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجودها عند العقل ووجودها
في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بمرئ ان
يكون كيفية كيفية ثم اذا حصلت عند العقل اعترضا كيفية هي اما
عين تلك الكيفية الشائبة في نفس الامر او غيرها ثم وجدت في اللفظ او في
عبارة تدل على كيفية معينة عند العقل او الالفاظ انما هي باقائه الصور
العقلية فكما ان الموضوع هو النسبة وجوهرات في نفس الامر
وعند العقل وهذا الاعتبار صارت ابناء القضية المعقولة وفي اللفظ
صارت ابناء اللفظ المعقولة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر
وعند العقل وفي اللفظ والكيفية الشائبة في نفس الامر هي مادة القضية
والشائبة لها في العقل جهة المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة اللفظ
ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يكون

الجهة المعقولة
الجهة اللفظية

نحو الموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجود
 ووجه سببها دانه و مطلقه على قياس الضرورة المطلقة و مثالها
 ايجاب سائر قولنا دايما كل انسان حيوان فقه كذا فيها بدوام ثبوت
 كونه انساني لا ان سادام ذات وجوده و سلبا ايضا سائر قولنا
 دايما لاشيئ انساني كذا فان حكم فيها بدوام سلبه غير انساني
 مادام ذاته موجود و النسبة بينها وبين الضرورة ان الضرورية
 احص منها مطلقا لان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك النسبة
 في الموضوع و مفهوم الدوام شمول النسبة جميع الازمنة و الاوقات
 و متى كانت النسبة متممة الانفكاك في الموضوع كانت متحققة
 في جميع اوقات وجوده بالضرورة و ليس متى كانت النسبة متحققة
 في جميع الاوقات امتنع انفكاكها في الموضوع ليجوز امكان انفكاكها و عدم
 وقوعه لان الممكن ليس يجب ان يكون واقعا لئلا يفسد الشرط
 العام و هي التي حكم فيها بالضرورة ثبوت انشغال الموضوع او سلب
 عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا به وصف الموضوع اي
 يكون له وصف الموضوع و فلان تحقق الضرورة مثال المويبة فوننا كل
 كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبه يجر الاصابع ليس
 ضروري ثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانس مطلقا بالضرورة

بالضرورة ثبوت انما هي بشرط انصافها بوصف الكاتب
 و مثال السالبة قولنا بالضرورة لاشيئ انساني ان الكاتب ساكن
 الاصابع مادام كاتبه فان سلب ساكن الاصابع في ذات
 الكاتب ليس بضروري الا بشرط انصافها بالكتابة و سبب سببها انما
 بالضرورة فكل شئ لا يعطى شرط الوصف و اما بالعامه فلانها اعم
 من المشروط خاصه و مستوفى فيها في الكتب و ربما يقال المشروط
 العامه على القضية التي حكم فيها بالضرورة الثبوت او بضرورة السلب
 في جميع اوقات ثبوت الوصف اعم من ان يكون للوصف مدخل
 في تحقق الضرورة ام لا و الوقاين المعنيين انما اذا قلنا كل كاتب
 متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبه و اردنا المعنى الاول صدقت
 كما ينبغي و ان اردنا المعنى الثاني كذب لان حركة الاصابع ليست
 الثبوت لذات الكاتب في شئ من الاوقات في الكتابة التي شرط
 تحقيق الضرورة غير ضرورية لذات الكاتب في زمان اصطلاحا فظنك
 بالمشروط فالتشروط العامه بالمعنى الاول اعم من الضرورية و لا يلزم
 من وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد يجر عيين وصفه
 و قد يكون غيره فاذا اخذ اكون المادة ماق الضرورة صدقت
 القضايا بالثبوت كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او دايما او

اي لانه المار والمخف ومستقبل

مادام اننا نوافنا تعابيرا فان كانت الماد ضرورية ولم يكن للوصف
 دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية والدالة دون المشروطة
 كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او دالة بالضرورة مادام اننا
 فان وصف الكتاب لا دخل في ضرورة ثبوت حيوان لذات الكاتب
 وان لم يكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي وكان ثبوت
 ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدالة كما
 في مثالنا المذكور الاول فان تحرك الاصابع ليس ضروريا ولا دايم
 لذات الكاتب بل بشرط الكتابة واما المشروطة بالصفة التي هي
 اعم من الضرورية مطلقا لان متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات
 ثبتت في جميع اوقات الوصف دون العكس ومنه الدالة ثبوته
 لتصادفها في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدالة بدونها حيث
 يخلو الدوام في الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات
 الوصف ولا يدوم في جميع اوقات الذات الرابعة الوصفية العامة
 وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت محمول الموضوع او سلبه
 مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان ومثالا اي باسليا
 ما في المشروطة العامة من قولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع
 مادام كاتبنا دائما لا شيء في الكاتب سكن الاصابع مادام كاتبنا

كاتبنا وانما سميت في لسان الوصف فيفهم هذا المعنى في السالبة
 اذا اطلقت حتى اذا قيل لا شيء في السالك يستيقظ بفهم الوصف
 ان السبب في سلب في السالك مادام ثابتا فلما اخذ هذا المعنى في
 الوصف نسبت اليه وعامة لانها اعم مطلقا في الوصفية خاصة التي
 هي في الكسرات وهي اعم من المشروطة العامة مطلقا لانه متى تحققت
 للضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف في غير ذلك كذا في
 الضرورية والدالة لانه متى صدقت الضرورة في الدوام في جميع اوقات
 الذات صدقت الدوام في جميع اوقات الوصف ولا ينبغي ان يسمي
 المطلق العامة وهي التي حكم فيها بثبوت محمول الموضوع او سلبه
 عنه بالغير اما الايجاب فكقولنا كل انش متشكلا لاطلاق العام واما
 السلب فكقولنا لا شيء في الانش متشكلا لاطلاق العام واما
 كانت مطلقة لان القضية اذا اطلقت ولم يبق في الدوام او الضرورة
 او الدوام او الاضروية تفهم منها فاعلم النسبة على ان كان هذا المعنى
 مفهوما في القضية المطلقة سميت بها وانما كانت عامة لانها اعم من الوجوب
 الدوام والاضروية كما سميت في اعم من القضايا الاربع المتقدمة
 لان متى صدقت ضرورة او دوام بحسب الذات او بحسب الوصف
 يكون النسبة فعلة وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورتها

او دوامها بالسبب الممكنة العامة وهي التي تحكم فيها السبب ^{المطلقة}
 في جانب الخالف للحكم فان كان حكمه الغضبية بالاجاب كان مفهوم الاسكان
 سلب ضرورة السلب لان جانب الخالف للاجيب هو السلب فان كان
 حكمه الغضبية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الاجاب فانه هو جانب
 الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالاسكان العام كان معناه سلب
 لحرارة في النار ليس بضروري فاذا قلنا لا شيء في النار يبرد بالاسكان العام
 فمعناه ان اجاب البرودة للحار ليس بضروري فاما سميت ممكنة لاضواء ^{اركتها لها}
 على معنى الاسكان وعامة لانها اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة
 لانه متى صدق الاجاب بالغفل فلا خلاف ان لا يكون السلب ضرورة
 وسلب ضرورة السلب هو ان يكون الاجاب فتمنى صدق الاجاب
 بالغفل صدق الاجاب بالاسكان ولا ينكح كذا ان يكون الاجاب
 ممكنا ولا يكون واقعا اصلا وكذلك متى صدق السلب بالغفل
 لم يكن الاجاب ضروريا فليس ضرورة الاجاب هو اسكان السلب
 فتمنى صدق السلب بالغفل صدق السلب بالاسكان دون العكس
 لجواز ان يكون السلب ممكنا غير واقع واعلم من القضايا الباقية لان
 المطلقة العامة اعم منها مطلقا والاعم من الاعم ^{قار} واما المركبات فسيتم
القول في المركبات المشروطة خاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللا

الادوام بحسب الذات او بما قيد بالادوام بحسب الذات لا بشرط
 العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام
 بحسب الدوام بحسب الوصف يتغير ان قيد بالادوام بحسب الوصف
 فاقيد بقيد الصحيح فلا بد ان قيد بالادوام بحسب الذات
 حتى يكون النسبة فيها ضرورية وانما في جميع اوقات وصف الموضوع
 لادائه في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعني الشرطية خاصة كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دايما
 فكبرها بموجبة مشروطة عامة والسلب مطلقا عامة بالمشروطة العامة
 الموجبة فلهي في الاول من الغضبية واسالك البنية المطلقة العامة هي قولنا
 لا شيء في الكاتب متحرك الاصابع بالغفل وهو مفهوم الادوام لان اجاب
 الموضوع اذا لم يكن دائما كان معناه ان الاجاب ليس مستحقا في جميع
 الاوقات واذا لم يتحقق الاجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في جملة
 وهو معنى السلب المطلق وان كانت السلب كقولنا بالضرورة
 لا شيء في الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتب لا دائما فكبرها بمشروطة
 عامة سلبية وهي في الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن
 الاصابع بالغفل وهو مفهوم الادوام لان السلب اذا لم يكن دايما
 لم يكن مستحقا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات

بحقق الايجاب في محله وهو الايجاب المطلق العام فان قلت
 حقيقة القضية المركبة ملتبسة في الايجاب والسلب فكيف يكون موجبه او
 سالبة فتقول لا اعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب
 الاول وسلبه اصطلاحا فان كان جزاء الاول موجبا كانت القضية
 موجبه وان كان سالبا فالوجه انك مخالف في الكيف وموافق في الكم
 والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة اما بينها وبين الذات فليس
 فيها ملتبسة لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبين للادوام
 بحسب الذات وذلك لظهور الضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب
 الذات اخص من الادوام ونقيض الامم مبين لعين الاخص مباينة كلية
 وهي اخص من الشروط العامة مطلقا لانها شروط العامة العبرة
 بالادوام والمفيدة اخص من المطلق وكذلك القضايا البسيطة الباقية
 لانها اعم من الشروط العامة **قال** الثانية العرفية خاصة **اقول** العرفية
 خاصة هي العرفية العامة مع قية الادوام بحسب الذات وهي ان
 كانت موجبة كما في قولنا كل كتاب متحرك الاصابع سادام كائنا لاداما
 فيكونها موجبة عينية عامة وهي في الاول وسالبة مطلقة عامة
 وهي مفهوم الادوام وان كانت سالبة كما تقدم في قولنا كل
 كتاب سادام الاصابع كائنا لاداما فيكونها سالبة

بأنه في الحقيقة
 لا يمتنع بين
 الذات والادوام
 في القضية المركبة
 بل في القضية البسيطة
 فبما بين الذات والادوام
 في القضية البسيطة
 لا يمتنع بين الذات والادوام
 في القضية المركبة

لبتة عينية عامة وموجبة مطلقة عامة وهي اعم من الشروط
 خاصة لان من صدقت الضرورة بحسب الوصف لا اداما
 صدق الادوام بحسب الوصف لا اداما غير عكس بين الذات
 على سلك في اعم من الشروط العامة من وجه لتصادفها في
 الشروط خاصة وصدقت الشروط العامة بدونها
 في سائر الشروط الذاتية وصدقتها بدون الشروط
 العامة اذا كان الادوام بحسب الوصف غير ضرورة وانما
 في الوافية العامة لان المفيد اخص من المطلق وكذلك الذات
 لانها اعم من الوافية العامة واعلم ان وصف الموضوع في الشرط
 والوافية هي صفتين يجب ان يكون وصفهما في الذات الموضوع
 فانه لو كان ذاتا له وصف المحصور دائما بدوام وصف الموضوع
 كان وصف المحصور دائما لذات الموضوع وفيه كان لا دائما بحسب
 الذات **قال** خلف **قال** الثالثة الوجودية اللازمية **اقول**
 الوجودية اللازمية هي المطلقة العامة مع قية اللازمية بحسب
 الذات وانما قية اللازمية بحسب الذات وانما يمكن تقييد المطلقة
 العامة بالضرورة بحسب الوصف لانهم لم يبقوا هذا التركيب
 ولم يبقوا احكامه فمضى ان كانت موجبة كقولنا كل كتاب

للافتقار

اسم يطلبوا

ضاكن باليقول بالضرورة فكيفها بموجبه مطلقه عامه وسال
 ممكنه عامه اما الموجبه المطلقه فهي جـ الاول واما السالبة الممكنه
 اي قول الاشئ في الاشئ بضاحك بالامكان العام فهي معنى
 اللازمه لان الايجاب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب
 ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب
 وان كان السلب كقول الاشئ في الاشئ بضاحك باليقول لا بال
 لضرورة فكيفها بمساله مطلقه عامه هي جـ الاول وموجبه ممكنه
 عامه وهي معنى اللازمه فان السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك
 سلب ضرورة السلب اي ممكن العام الموجب وهي اعم مطلقا من
 الخا صين لان من صدقت الضرورة والادوام بحسب الوصف لا بالاصفة
 فعليه النسبة لا بالضرورة غير عكسه ومبانيه للضرورة تنفيها
 باللازمه واعم من الدالة في وجه تضادتها في مادة الدوام فحال
 الضرورة وصدق الدالة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس مادة الا
 دوام وكذا في الشرط والوقية العامين تضادتها في مادة الشرط
 في صفة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في مادة
 الادوام بحسب الوصف اخص من المطلقه العامة لمخصوص المقيده فيمكنه
 العامة لان اعم من المطلقه العامة **قال** الرابع الوجه دية الادامه **اقول**

اقول الوجه دية الادامه اي مطلقه العامة مع قبله الادوام بحسب
 الذات وهي سواء كانت موجبه او سالبة يكون تركيبها
 من مطلقين عامين احدهما موجبه والاخرى سالبة لا في
 الاول مطلقه عامه وديـ الثاني هو الادوام ثم قد عرفت ان مفهومه
 مطلقه ومبانيه اي با وسلبا مآثره قول كل اشئ ضاحك
 باليقول لا بالاشئ في الاشئ بضاحك باليقول لا بالاشئ
 اخص من الوجودية اللازمه لان من صدقت مطلقا صدقت
 مطلقا وممكنه بخلاف العكس وانهم في اثنين لان من تحقق
 الضرورة والادوام بحسب الوصف لا بالتحقق فعليه النسبة
 لا لانها غير عكسه ومبانيه للتدائمين على ما عرفت واعم من
 العامين من وجه تضادتها في مادة الشرط في صفة وصدقها
 بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وانقص
 في مطلقه وممكنه العامين وذلك **قال** في من الوقتية **اقول**
 الوقتية هي التي حكم فيها بضرورة شئ في الجملة للموضوع او لغيره
 سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا
 بالادوام بحسب الذات فان كانت موجبه كقولنا بالضرورة
 كل قمر منخسف وقت جيلوك الارض بينه وبين الشمس لا الى

فكر كبيرها موجهة وقتية مطلقة هي ^{الاداء} اي قول كل من متخفف
وقت محموله ^{وسالته} مطلقة عام هي مفهوم اللادوام اعني
قولك لاشيئ في الغم ^{بمخفف} بالاطلاق العام وان كانت سالته
كقولك لاشيئ في الغم ^{بمخفف} وقت الزرع لاداءا فكر كبيرها موجهة
وقتية مطلقة هي لاشيئ في الغم ^{بمخفف} وقت الزرع وبنية
مطلقة عام هي كل من متخفف بالاطلاق وهي اخص من الوجوديتين
مطلقة لان اذا صدق الفرة ^{بمخفف} حسب الوقت لاداءا ^{بمخفف} بالاطلاق
لاداءا او بالضرورة ولا ينك ونحوها من وجوه لان اذا صدقت
الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا بالذات الموضوع
في شئ من الاوقات صدقت النفا ^{بمخفف} بالضرورة كل من متخفف
سادام متخففا لاداءا او بالتوقيت لاداءا فان الخاف لا كان
ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات والاطلام فروشي لا
تخاف كالاطلام ضروريا بالذات في ذلك الوقت وان لم يكن
الوصف ضروريا بالذات الموضوع صدقت خاصان ولم تصدق
الوقية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع سادام كانا
لاداءا فان الكلتا به لما لم يكن ضرورة للذات ^{بمخفف} في الاوقات
لم يكن متحرك الاصابع ^{بمخفف} ضرورة محسبها ضروريا للذات في

بالضرورة

في وقت مثلا تصديق الوقية واذام تصديق الضرورة بحسب الوصف
ولا الدوام لم تصدق في خاصان وتصديق الوقية في الشا ^{بمخفف} الكور
هذا اذا فسرنا الشرط بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فسرنا
بالضرورة مادام الوصف يكون الشرط اخص من الوقية مطلقا
لان معنى تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف اوقات الوصف بعض اوقات
الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات ^{بمخفف} في غير ذلك والعكس مباين
للمباينين واعلم ان العامين ضرورة لتصادفها في الشرط خاصة و
صدوقها بغيرها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لادوام بحسب الوصف
واخص من مطلقة عامة والممكنة العامة ^{قال} السادة المنتشرة
المنتشرة هي التي حكم فيها بالضرورة فيقول الموضوع او سلبه
عنه في وقت غير معين في اوقات وجود الموضوع لاداءا بحسب الذات
وليس الا بعد التعيين ان يوفق عدم التعيين قيد افرها لان لا يقيد
بالتعيين وبسبب مطلقا فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل من
متخفف في وقت ساداءا كان كبيرها موجهة منتشرة مطلقة اي
قولنا بالضرورة كل من متخفف في وقت ساداءا ^{بمخفف} اي قولنا لاشيئ
في الاوقات متخفف بالضرورة الذي هو مفهوم اللادوام وان كانت
سالته كقولنا بالضرورة لاشيئ في الاوقات متخفف في ساداءا

فكرها في سائر مطلقه من الاو او موجه مطلقه في الا
دوام و هي اعم من الوصف لان اذا صدقت الضرورة في وقت معين
لا اذا صدقت الضرورة في وقت ما بدون معلق ونسبتها الى المطلق
الباقية على قياس نسبة الوقتية في غير فرق واعلم ان الوقتية
المطلقة والمنشئة المطلقه اللتين هما جرة الوقتية والمنشئة
فقيتان بسيطتان غير معدودتين في البسط حكم في احدهما
بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما في الاولى
سميت وقتية لا اعتبارا لاعتبار الوقت فيها ومطلقة لعدم
تغيرها بالادوام او بالضرورة والافرى منشئة لانه لما لم يتغير
وقت حكم فيها احتمل حكم كل وقت فيكون منشئة في الاول
ومطلقة لانها غير متغيرة بالادوام واللا ضرورة ولم يند اذا
قيدها باحد من احوالها في الاطلاق في اسميتها وكذا وقتية منشئة
لا مطلقين وربما سمع فيها بعد مطلقه وقتية ومطلقة منشئة
وهي غير الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة فان المطلقة الوقتية
هي التي حكم فيها بالنسبة بالغير في وقت معين والمطلقة
المنشئة التي حكم فيها بالنسبة بالغير في وقت غير معين
ففرق بينهما بالعموم والخصوص وهو واضح لا ضرورة فيه

تار السبعة الممكنة خاصة **اقول** الممكنة خاصة هي التي حكم فيها
سلب الضرورة المطلقة في جانب لايجاب والسلب فاذا قلنا كل
ان كانت بالامكان خاصة او لا شيء في ان كانت بكتاب بالامكان
خاص كان معناه ان ايجاب الكناية للشيء وسلبها عنه ليسا
بضروريين لكن سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب
وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب فالممكنة خاصة هي
كانت موصوفة او سالبة يكون حكمها فيمكنين عامتين احدهما
موصوفة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها او سالبتها في
الغنى بل في اللفظ حتى ان عبرت بعبارة ايجابية كانت موصوفة
وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة هي اعم من سائر
الركبت لان في كل منهما ايجابا وسلبا ولا اقل منهما ان يكونا
ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب والسلب
الايجاز احدهما بالغير او بالضرورة او بالادوام ومباينة للضرورة
الاطلاق والاعم من الرأيه والعائين والاطلاق العام موجه لتصادقها
في سائر الوجود بالضرورة ومصدق في الممكنة خاصة بدون حاجتها
لاخروج الممكن من الحق الى الغير وبالحق في سائر الضرورة واخص الممكنة
العامه فقد ظهر مما ذكرنا ان الممكن العام اعم من القضايا والممكنة خاصة
المبسطة

اهم المركبات والفروية اخص البسط والشرط خاصة
 اخص المركبات على وجه ظهور ايضا ان اللادوام اشارة الى
 مطلق عامة واللازمة الى ممكنة عامة في الغالب في الكيف للفضة الموجهة
 بها حتى ان كانت موجبة كانتا بالبين وان كانت سالبة
 موجبة في موافقين لها في الكيف فان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت
 جزئية في جزئان هذا هو الضابط في معرفة تركيب العضايا المركبة وانما قال
 اللادوام اشارة الى مطلق عامة ولم يقل اللادوام معناه المطلق العامة
 لان المعنى اذا اطلق براديه المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام
 المطابق المطلق العامة فان لادوام الايجاب مثلا مفهومه الصريح رفع
 دوام الايجاب واطلاق السلب هو نفي رفع دوام الايجاب
 بل لازمه فهو معناه الالتراف واللازمة لثبات الصريح الاسكان العام
 لان لضرورة الايجاب مثلا هو سلب ضرورة الايجاب وهو عيب
 اسكان السلب فلما كان احدى القضيتين عيب معنى احدى العبارتين
 والاخرى ليست معنى عبارة الاخرى بل هو لازمه استقراء عبارة
 الاشارة ليكون مشتركا بينهما **قال** الفصل الثاني في مقام
 الشبهة **قال** لا فرق في حكاية واقف ما لا يشع في مقام
 الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية ما يتركب من قضيتين وهي

لا وقع في الشرطية

وهي اما متصلة ان لو جيت او سلبت حصول احدهما عند الاخرى
 او منفصلة ان لو جيت او سلبت انفصال احدهما عن الاخرى والحقبة
 الاولى من جزئى الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة يسمى مقدما
 لتقدمها في الذكر والحقبة الثانية تسمى تاليا لتلوها بالانتماء الشرطية
 اما لزومية واما انتافية اما اللزومية فهي التي صدق التالي فيها على تقدير
 صدق المقدم للعلاقة بينهما فوجب ذلك المراتب بالعلامة التي تسمى
 بالشرطية الاولى والثانية كالعلية والتضادف اما العلية فبان يكون
 المقدم علما للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا معلولا
 له كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او يكون معلولا على
 واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان وجوه النهار وانما
 العالم معلول لان طلوع الشمس واما التضادف فبان يكونا متضادين
 كقولنا ان كان زيد بائنا وكان عمرو ابنا وهذا هو بطلان الشرطية
 الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها فالاول ان يقال اللزومية ما
 حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك وهو
 متناول للزومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كانه حكم
 متحققا فالعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق فالعدم حكمه والواقع
 او البتة من غير علاقة واما الانتافية فهي التي يكون ذلك على صدق

الثاني على تقدير صدق المقدم فيها لا العداوة موجبة لذلك بل يجوز
 صدق جزئيين كقولنا ان كان الله ناطقا فاعلم اننا نصدق فيه
 علاوة بيننا وبينه جارونا طبقا لما في حق العجز عن تحقيق كل
 واحد منهما بدون الآخر وليس فيها الاثبات في الطرفين على الصدق
 ولو قال هي التي حكم فيها بالصدق الثاني على تقدير صدق المقدم لا
 العداوة بل يجوز صدقها لئلا يتبين الاتفاقية الكاذبة لكان اولى فانه
 حكم بصدق الثاني لا العداوة بربما لم يطابق الواقع بان لا يصدق في
 وثوقه العداوة وقد يتبين في الاتفاقية بصدق الثاني حتى قيل ان الذي
 يحكم فيها بالصدق الثاني على تقدير صدق المقدم لا العداوة بل يجوز صدق
 الثاني ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا ويسمى بهذا المعنى
 اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعلوم وخصوصا منها
 فانه من صدق المقدم ولنا في صدق الثاني والابتكارات
 المنفصلة فقدمت انما على ثلثة اقسام حقيقيه وهي التي حكم فيها
 بالتوافق بين جزئيهما صدقها وكذا يكون اما ان يكون هذا النوع
 زوجا او فردا او مانعة جمع وهي التي حكم فيها بالتوافق بين جزئيهما صدقها
 فقط كقولنا ان يكون هذا الشيء شجرا او جوارحا او مانعة خلقه
 وهي التي حكم فيها بالتوافق بين جزئيهما كذا فقط كقولنا ان يكون

وهو ان يصدق في
 الاتفاقية العامة

لازمه في بحر ما لا يعرف وانما نسبت الاولى حقيقيه لان الثاني بين
 جزئيهما المتشابهين جزئيهما الاخرين لانه في الصدق والكذب
 معاني احق باسم المنفصلة بل هي حقيقة الانفعال وانما مانعة جمع
 لشماليها على منوعيه بين جزئيهما وانما ثلثة مانعة خلقه لان الواقع ليس
 بخلق واحد جزئيهما وربما يقال مانعة جمع ومانعة خلقه على التي حكم بالتوافق
 في الصدق او الكذب مطلقا وبهذا المعنى يكون انهم وبعض الافاضل
 مانعة جمع مانعة خلقه اي غير متشابهين في الحكم بالصدق
 هما تحت شريف وهو ان المراد بانك ما في جميع ان لا يصدق
 على ذات واحدة لانها لا اجتماع في الوجود فانه لو كان المراد عدم
 الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منوع جمع لان الواحد
 الكثير وفيه الشيء بجامعه في الوجود لكن الشيء نقص على منوعيه
 بينهما ثم قال وعندي في هذا نظرا يلزم من ذلك جو ازمنه جمع بين اللازم
 والمعلوم فان في الشيء في الوجود وقد اجمعت على انه لا منوع جمع بين
 اللازم والمعلوم ولا منوع خلقه ورجا ان الله تعالى ان يفتح عليه
 في هذا الاخر افاض وهو ليس الا نظرا فيما اراده من عبارة القوم
 في انهم ان يعنى بانك فان في جميع عدم الاجتماع في الصدق
 فان مانعة جمع اقسام المنفصلة والانتفاء لم يعتبره الا
 بين التخصيص فلا يكون منوع بل هو الا بين التخصيص فلو كان المراد
 التخصيص

عدم الاجتماع في الصرف لكان بين كل قضيتين منه وجه الاستحالة
 ان يصرف فصرف في قضية على ما صدق عليه قضيه في ولا يكون بين القضيتين
 منه حلكوا صامدة كونهما على شيء من الاشياء واقلة مؤدوم الفوتات
 بل ليس مرادهم بالمتناقضات في جميع الاحتمال الاجتماع في الوجود واما
 الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منه وجه فهو ليس مفهومي
 الواحد والكثير مطلق بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية العامة
 اما ان يكون هذا واحد واما ان يكون هذا اكثر من واحد لا متناقضات
 في جميع الصدف فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم
 وقلة التدبر **فان** كل واحد **فان** كل واحد في المنفصلات الثلاث
 اما عادية واما اتفاقية كما ان المنفصلات الثلاثة متوافقة في
 العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة الزوم والاتفاق الى المنفصلات
 اما العادية فهي التي يحكم بالتساوي في لذات خبر ليس اي حكم بان مفهوم
 احدها متوافق للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الخروج والنود والشجر
 وبما يكون زيدا في البحر ولا ينفق **فان** اتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتساوي
 لالذات خبرين بل مجرد الاتفاق اي مجرد ان يتفق في الواقع ان يكون بينهما
 متافا وان لم يقض مفهوم احدها ان يكون متافا للآخر كقولنا لانا
 الكتاب ان يكون هذا اسودا واما كانت حقا فانه لا متافا

واما الال

بين مفهوم الاسود والكتاب ولكن اتفق تحقيق الاسود
 واشتغال الكتاب فلا تصرفان لانهما الكتابان ولا يكون لوجود الاسود
 ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسودا واما كانت حقا فانه لا متافا
 لا يصرفان كما بين بان لاشغال الاسود والكتاب متعلق بالواقع ولو قلنا
 اما ان يكون هذا اسودا واما كانت حقا فانه لا متافا
 ويصرفان لتحقيق الاسود والكتاب في جميع الواقع **فان** اتفاقية
 كل واحدة الى **فان** اتفاقية قضيتان متعلقتان للزومية واتفاقية
 ومنفصلة مستقلة فمنها عادية ومنها اتفاقية وهي كمالها متوافقة
 لان تعاريفها المذكورة لا تنطبق الا على امومية فلا بد من تبين سوابقها في
 كل منها هي التي ترفع ما حكم في موجبه فليما كانت الموجبة الزومية ما حكم فيها
 بلزم السلب للمقدم كان السلب الزومية سلب الزوم اي ما حكم فيها بسلب
 الزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب التي حكم فيها بلزوم السلب موجبه
 الزومية لا سلبا مثلا اذا قلنا ليس اذا كان الشمس طلوعا فالليل موجود
 كانت سلبا لان حكم فيها بسلب الزوم وجود الليل لطلوع الشمس
 واذا قلنا اذا كانت الشمس طلوعا فليس الليل موجودا كانت موجبه
 لان حكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس ولا كانت الموجبه
 المنفصلة للاتفاق ما حكم فيها بموافقة ان في للمقدم في الصرف كانت

الالبه الاتفاقية بكتب البه الاتفاق اى ما حكم فيها بسبب موافقة
الى المقدم لا ما حكم فيها بموافقة السبب ان الاتفاقية موجبة فاذ قلنا
ليس اذا كان الكذب ناطقا فاما ناطق كانت البه اتفاقية لا حكم فيها بالسبب
موافقة ناطقة لى ناطقة البه واذا قلنا اذا كان الكذب ناطقا
فليس لى ناطقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة ناطقة
لما كان ناطقة البه وعلى هذا ايجز السبب البه العنادية سالبه العناد
وهى التى ما حكم فيها برفع العناد اى ما رفع العناد الذى هو فى الصدق
وكذب ففى السبب العنادية حقيقة واما رفع العناد الذى هو فى الصدق
ففى ما يرفع واما رفع العناد الذى هو فى الكذب وهى الى انه فلو
لا ما حكم فيها بالعناد السبب البه الاتفاقية ما حكم فيها بالسبب
اتفاق المتناظر على احد الاخرى ولا ما حكم فيها باتفاق السبب
والمتناظرية بوجه تصديق بصادقين **قول** صدق الناطقة وكذبها
انما هو بطلان حكم بالانفصال والانفصال التام وعدمه بالانفصال
جزئيا وكذا بانها فان طابق حكم فيها بالتلف التام ففى صدق والا ففى
كاذب كذب كان جزئيا ثم اذا نسبنا فليس بالانفصال التام حصلت
ارتقاء اقسام لانها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون
المقدم صادق والتالى كاذبا او بالعكس فليست ان كلاهما ناطقة
امرا فربما يستعاض به

ففى اى اقسام السبب فى المنطوقية الموجبة الصادق والصدق
على صادقين كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وهو كاذبين كقولنا
ان كان زيد رجلا كانا جادا او على نحو هذا والصدق والكذب كقولنا ان كان
زيد يكتب فهو يترك بيله ويخبر مقدم كاذب ونال صادق كقولنا ان كان
زيد حمارا كان حيوانا دون حكم الى بتركيب على مقدم صادق ونال كاذب
لاستثناء ان يستلزم الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق
وهو فى الكاذب اما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم
يستلزم كذب كذب المدعوم واما صدق الكاذب فلان المدعوم فيها صادق
وهو فى المدعوم يستلزم لصدق اللازم لا يقال اذا صح تركيب المنطوقية
مقدم كاذب ونال صادق وعندهم ان كل منطوقية موجبة تنكح موجبة
بجانبه فقد صح تركيبها بمقدم صادق ونال كاذب لانا نقول ذلك فى
الكلمة لانه جزئية فان قلت لما اعتبره جزئى النصل لى بطلان بالصدق
والكذب زاد اقسام على الاربع فنقول تلك الاقسام عند نسبتها
الى النفس التام وهى داخل فيها والموجبة الكاذبة تركب اقسام
الاربعة لان حكم بالمدعوم بين المدعوم والتالى اذا لم يكن مطابقا للواقع
جازا ان يكونا كاذبين كقولنا ان كان حمارا فهو حيوان والى العالم قبحا
وان يكون مقدم كاذبا والتالى صادق كقولنا ان كان حمارا فهو حيوان

فان كانت ناطقة بالصدق كقولك ان كان الانسان ناطقا فكل كلامه
 جوهري يكون صادقا فحين كقولك ان كان الشمس طالعت فزبدت
 هذا اذا كان المنطوق له وبت واما اذا كانت انتفاضة فكذبها في صدقها
 محال لانها اذا صدق الطوفان وافق احداهما الاخر بالضرورة وكقولك ان
 كان الانسان ناطقا فكل كلامه جوهري فحين كقولك ان كان الانسان ناطقا
 ان قسم البقية الثلثة لا يلزم فيها ان كانا كاذبين او كان التالي
 كاذبا والمقدم صادق فكلها ظلال الكاذب لا يوافق شيئا وكان
 المقدم كاذبا والتالي فكذلك لا اعتبار بصدق الطرفين فيها واما اذا
 اكتسبنا بحد صدق التالي يكون صدقها في صدقها وفي مقدم
 كاذب وتال صادق وكذبها في القسمين الباقين وهما بحث
 وهو ان الانتفاضة لا يفي فيها بصدق الطرفين او صدق التالي لا يلزم
 مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها في صدقها اذا كان بينها
 علاقة يقتضي للضرورة بينهما **قال** والمنطوق البؤية **اقول** الاقسام
 في المنطوقات ثلثة الى استوف ان المقدم لا يمتدح التالي بحسب
 الطبع فطفا ان كان يكون صادقا او كاذبا او يكون احداهما
 صادقا والاخر كاذبا فاما لو جبه الحقيقة بصدق في صادق وكاذب
 لانها التي يحكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما فلا بد

يكون احداهما صادقا والاخر كاذبا كقولك ان يكون هذا العدد زوجا
 او لانه باوجوده صادقين لا يجتمعان في الصدق كقولك ان يكون
 لا يصدق **قال** والمنطوق البؤية **اقول** الاقسام
 الاربعة زوجا او منفصلا وبين وفي كاذبين لا ارتفاعهما كقولك
 ان يكون الثلثة زوجا او منفصلا وبين وبين ومانعة بصدق
 في كاذبين وصادق وكاذب لانها التي يحكم فيها بعدم اجتماع طرفيهما
 ان يكون طرفاه مرتفعين فيكون ترتيبها في كاذبين كقولك ان يكون
 زيد شجاعا او جازا ان يكون احد طرفيهما واقعا والاخر لا غير واقع
 فيكون ترتيبها في صادق وكاذب كقولك ان يكون زيد شجاعا او جازا
 ويكذب في صادقين لا يجتمع جزئيهما كقولك ان يكون زيد شجاعا
 او ناطقا ومانعة بصدق في صادقين وفي صادق وكاذب لانها
 التي يحكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما في الوجود فيكون
 ترتيبها في صادق كقولك ان يكون زيد لاجل او لا شجاعا او جازا
 ان يكون احداهما واقعا دون الاخر فيكون ترتيبها في صادق وكاذب
 كقولك ان يكون زيد لاجل او لا انسانا ويكذب في كاذبين لا ارتفاع
 جزئيهما كقولك ان يكون زيد انسانا او لا ناطقا هذا حكم
 الوجوه المنطوق والمنطوق واما سواها فهي تصدق في اقسام
 التي كذب عنها الموجبات ضرورة ان كذب الايجاب يقتضي

بعض
 هذا ما نفعه مجمع

صدق البس وكتب في الاقسام التي تصدق عنها الوجبات
 لان صدق الاجاب يستدعي كنه السلب المحالة **قال** وكيفية
 الشرطية **القول** كما ان القضية هي التي تخصه ومهملة
 وتخصه كنه الشرطية منقصة اليها وكما ان كيفية هي ليست
 بحسب كيفية الموضوع او المحول بل باعتبار كيفية حكمه كنه كيفية الشرطية
 ليست لاجل ان مقدمها او ما يليها كلي فان قوله كنه كان زيدا
 يكتب فيه ويركب به كيفية مع ان مقدمها ونالها شخصان بل
 بحسب كيفية حكمه بالاتصال والانفصال فالشرطية انما يكون كناية
 كان التالي لازما للمقدم اي في المنفصلة اللزومية او معاندا له اي في المنفصلة
 العنادية في جميع الارزاق وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع
 المقدم وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب افتراضه بالامور
 الممكنة الاجتماع معه فاذا قيل كنه كان زيدا انما كان حيوانا
 اردنا به ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الارزاق
 ولست نقدر على ذلك التقدير بل نترجمه ذلك ان اللزوم متحقق على جميع
 الاحوال التي امكن اجتماعها مع وضع انسانية زيدا منكره
 قائما او فاعدا او كونه الشمس طلوعا او كونه حمارنا همارا غير ذلك
 مالا يتناهي وانما اعبر في الاوضاع ان يكون ممكنة الاجتماع مع المقدم

الاوضاع جمع وضع وهو نسبة بعض الاشياء
 بسببه بعض اجزائه الى بعض اجزائه

الاجتماع فانه لو استبرج جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا
 لم تصدق شرطية كنهه اما في الاتصال فلان في الاوضاع مالا
 بلزم مع التالي كعدم التالي او عدم لزوم التالي فان المقدم اذا
 فرض على الشيء ثم يبين الوضويعين استلزم عدم التالي او عدم لزوم
 التالي فلا يكون التالي لازما له على هذه الوضويع والالكان والمقدم على
 هذا الوضويع مستلزم ما للنفقيضين وانما في بعض الاوضاع لا يكون
 التالي لازما للمقدم فلا يصدر في التالي لازم على جميع الاوضاع وهو
 مفهوم الكلية على ذلك التقدير واما في الانفصال فلان من الا
 وضويع ما لا يبعد التالي المقدم مع تصديق الطرفين فان التالي على هذا
 الوضويع لازم للمقدم فيكون نفقيض التالي معاندا للمقدم فلو كان المقدم
 معاندا للتالي على هذا الوضويع لزم معاندا الشيء للنفقيضين وانما في
 بعض الاوضاع لا يبعد التالي المقدم فلا يصدر ان التالي
 معاندا للمقدم على سائر الاوضاع وانما قص هذا التفصيل في
 اللزومية والمنفصلة العنادية دون الاتفاقية لان الاوضاع المتبعة في
 الاتفاقية ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع
 الكائنة بحسب نفقيض الامر لانه لو لا ذلك لم تصدق الاتفاقية
 الكلمة اذ ليس بين طرفيها علاقة بوجوب صدق التالي على تقدير

كقوله انما ان يكون العدد زوجا او فرعا وبين
 كقوله انما ان يكون العدد زوجا او فرعا وبين

فصل في بيان
الافتقار الى
الافتقار الى
الافتقار الى

هذا المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والافتقار
بينهما ملازمة والتالي ليس متحققا على تقدير المقدم على هذا
الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون
ان صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالي صادقا على
تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم
فلا يصدق كمال الافتقار واذا اوفيت مفهوم الكلمة فذلك
جونه المنفصلة ليست جزيئية المقدم والتالي بل جزيئية
الارسان حال احوال حتى يكون حكم بالانفصال والافتقار في بعض
الارسان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء
حيوانا كان انسانا فان حكم بلزوم انسانية انما هو على وضع كونه
ناطقا وكقولنا اما ان يكون الشيء ناميا او جامدا فان الفاعل
فيها لا يكون على وضع كونه من الغضائيات واما خصوصية الشئ
فباعتبار بعض الارسان والاحوال ان جيتني اليوم اكنتم واسمائها
فيها احوال الارسان والافعال او احوال الاوضاع والاركان في الشئ
بنزلة الافراد في جملة مكانان حكم فيها ان كان على فرد معين فلهي
مخصوصة وان لم يكن فان بين كميته ان حكم الافراد او بعضها في
لحصوله والافعال كذا في الشئ ان كان حكم بالانفصال والافتقار

والافتقار فيها على وضع معين في خصوصه والافتقار بين
كمية حكم انما على جميع الاوضاع او بعضها في كل صورة والافعال
وسور الوجوبية في المنفصلة كلها واما ما مني كقولنا كذا او مني
او من كذا كانت الشئ طالعة فالنهار موجود في المنفصلة في انما
كقولنا واما اما ان يكون الشئ طالعة او لا يكون الشئ موجودا
وليس الالبته الكلية فيها ليس البتة اما في الحقيقة فكلها
الافعال كانت الشئ طالعة فالنهار موجود واما في المنفصلة فكلها
البتة اما ان يكون الشئ طالعة واما ان يكون الشئ موجودا او من
الموجبة جزيئية فيها قد يكون قد يكون اذا كانت الشئ طالعة
النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشئ طالعة واما ان يكون الشئ
موجودا او من الالبته جزيئية فيها قد لا يكون قد لا يكون
اذا كانت الشئ طالعة كان الشئ موجودا وقد لا يكون اما ان يكون
الشئ طالعة واما ان يكون الشئ موجودا او من الالبته
على سور الالجاب الكلية كلبس كل واحد ليس هو المستحق في المنفصلة
وليس واما في المنفصلة لانا اذا قلنا كل من كان كذا كان معزوما بالاجابة
الكل فاذ قلنا ليس كل من كان كذا كان معزوما بالاجابة الكلية لا محالة
واذا ارتفع الالجاب الكلية تحقق السلب في كل ما تحققه فيما سبق
حقيقة

و يمكن ان يوافق في الوجود وان وافق في الوجود والاضطرار
 لا يمكن ان يكون ان كانت الشرطية فالله موجودا ما يكون
 الشرطية واما ان لا يكون الشرطية فالله موجودا **والشرطية**
اقول ان كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما حقيقية
 منفصلة او متصلة كتركيبها من قضيتين او متصلة او منفصلة
 او من حقيقة منفصلة او حقيقة منفصلة او متصلة لا تتركيبها
 الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة يقع
 في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متغيرة بالضرورة
 بالطبع اي يجب ان يكون فان مفهوم المقدم فيها المعلوم ومفهوم
 الشرطية الملائم ويحتمل ان يكون الشيء ضروريا لا يكون لازما
 فالمقدم في المتصلة متغيرين ان يكون مقوما والاضطرين ان يكون تاليا
 بخلاف المتصلة فان مفهوم الشرطية في المقدم والمفهوم المقدم
 والمقاسم لا بد ان يكون مقاسما ايضا لا يحد احد جزئين للشيء فلو
 عند الآخر اياه في حال كل واحد منهما في غير الآخر حال واحدة وانما
 عوض لا حد يحد ان يكون مقوما والاضطرين ان يكون تاليا بحد وضع
 بالطبع فوفق ما بين المتصلة المركبة من حقيقة منفصلة والمفهوم فيها حقيقة
 وبينها والمفهوم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة من حقيقة منفصلة

اذا كان الشرطية
 اع كقولنا ان كان
 هذا ان كان
 جونا واما اذا كان
 متصلا واما اذا كان
 لا متصلا واما اذا كان
 ان كان الشرطية
 فالله موجودا

بين ما اذا كان المقدم فيها مجردا او متصلا وكذا في المركبة
 والمتصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا يقع في الاقسام الثلاثة
 في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فاقسام المتصلة
 واقسام المتصلة ستة امتداد المتصلة فالاول من حيلتين
 كقولنا كل ما كان الشيء انما هو حيوان **والثاني** من حيلتين
 كقولنا كل ما كان الشيء انما هو حيوان **والثاني** من حيلتين
 الشيء حيوانا كقولنا انما هو حيوان **والثاني** من حيلتين
 اما ان يكون العدد واما ان يكون متصلا او مجردا
 او غير متصلا **والرابع** من حيلتين من حيلتين ان كانت الشرطية
 الشرطية كقولنا الشرطية فالله موجودا **والثاني** من حيلتين
 ان كان كل ما كان الشرطية فالله موجودا **والثاني** من حيلتين
 الشرطية **والثاني** من حيلتين من حيلتين ان كان الشرطية
 واسفود **والثاني** من حيلتين من حيلتين ان كان الشرطية
 عدد او الثامن من حيلتين من حيلتين ان كان الشرطية
 فالله موجودا **والثاني** من حيلتين من حيلتين ان كان الشرطية
 موجودا **والثاني** من حيلتين من حيلتين ان كان الشرطية
 واما ان لا يكون الشرطية فالله موجودا **والثاني** من حيلتين

وامثلة المنفصلات فالاول ان مجلس كعبه اسان يكون العدد زوجا او
فردا **واحد** متعلقين كعبه اسان يكون ان كانت الشرطه فالنهار
موجودا واما ان يكون ان كانت الشرطه فلم يكن النهار موجودا
والثاني ان من منفصلين كعبه اسان يكون اسان يكون هذا العدد
زوجا او فردا واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والشرطه فمجلس
ومتعلقه كعبه اسان لا يكون الشرطه لوجود النهار واما يكون كلما كانت
الشرطه كان النهار موجودا **والثاني** من منفصلين كعبه اسان
اسان يكون هذا الشرطه لوجود اسان يكون اسان زوجا او فردا و
الشرطه من متعلقه كعبه اسان يكون كلما كانت الشرطه
فالنهار موجودا واما ان يكون الشرطه فاسان لا يكون النهار موجودا
فصل الثالث في احكام القضاء **الاول** في وقوع الفرائض
تعريف القضية واقسامها الشرع في لواصفها واحكامها واولها
باعتبار التوقيف موقوفه غير موقوفه الاحكام عليه وهو اختلاف
قضايا بالاجاب والسلب بحيث يقتضيه لانه صدق احداهما
كذب الاخرى كقولنا زيد انسان **والثاني** بالاجاب والافعال
مختلفان بالاجاب والسلب اختلافهما يقتضيه لانه ان يكون
الاولى صادقه والاخرى كاذبه فالاختلاف بينهما لا يقتضي لانه قد يكون

بكونه ليس قضيتين وقد يكون بين مؤدبين كالسما والارض وقد
بكونه بين قضيتين ومؤد فقول قضيتين يخرج عن غير القضيتين فاختلاف
قضيتين اما بالاجاب **والثاني** بالاجاب والافعال كاختلافهما بان يكون
احدهما حقيقيا والاخرى شرطية او منفصلة او معدوله ومختلفة
فقول بالاجاب والسلب اخرج الاختلاف بغير الاجاب والسلب
والاختلاف بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضيه لانه ان يكون
احدهما صادقا والاخرى كاذبه وقد يكون بحيث لا يقتضيه ذلك كقولنا
انسان كذا ليس **والثاني** بالاجاب والافعال فانهما قضيتان مختلفتان اي اوسلبا
لكن اختلافهما لا يقتضيه صدق احداهما وكذب الاخرى بل هي صادقان
فقد يقول بحيث يقتضيه لخرج الاختلاف الغير المتقضي والاختلاف
المتقضي اما ان يكون متقضا لانه وصورته واما ان لا يكون بل بسببه
او بخصوص المادة واما الواسطة فكما في اجاب قضية وسلب
لانها السامى كقولنا زيد انسان **والثاني** بالاجاب والافعال
بينهما اما بقتضيه احداهما صادقه والاخرى كاذبه **والثاني** بالاجاب والافعال
بساطق في وقوع قولنا زيد ليس انسانا **والثاني** بالاجاب والافعال
في وقوع قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كذا
حيوان ولا شئ في الانسان **والثاني** بالاجاب والافعال في قولنا بعض الناس

حيوان وبعض الناس ليس حيوان فان اختلفا بالاجاب
 والسبب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخر في الصورة وهي
 كليتين وجزئيتين بل مخصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين
 مختلفتين بالاجاب والسبب كسكن فان قول كل حيوان كسكن
 ولا شيء في حيوان كسكن كسكن ان اجابا وسلبا واختلفا
 لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخر بل هما كاذبتان وكذلك قول بعض
 حيوان كسكن وبعض الحيوان كسكن جزئان مختلفان بالاجاب والسبب
 والسبب هما صادون والاقول كاذبون بل هما صادقان بخلاف قول
 بعض الحيوان كسكن ولا شيء في الحيوان كسكن فان احدهما يقتضي لانه
 وصورة ان يكون احدهما صادون والاقول كاذبون حتى ان اختلفا بالاجاب
 والسبب كسكن كل كسكن يقتضي ذلك ولا يتحقق في الخصوصيتين
 اه اقول التفتين المختلفان بالاجاب والسبب مخصوصان
 او محصوران لان المراد بالمراد كونهما في قوة جزئيات في المحصورات
 في حقيقة فان كانتا مخصوصتين فالتاقت لا يتحقق فيهما الا بعد
 تحقق ثمانية وقدرت فالاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع
 فيهما لم تتناقضا لاجل اصدقهما معا او كونهما كونهما زيدا فان لم يعمروا
 الثانية وحدة الموضوع فان كانتا تفتان اختلفا فيكون زيدا فان لم يعمروا

التناقض

زيدا ليس بذاك الثانية وحدة الشرط لعدم التناقض في خلاف
 التناقض فيكون جسم متوق للبرهان بشرط كونه ابيض الجسم
 متوق للبرهان بشرط كونه اسود والرابعة وحدة الكل والجزء فان
 اذا اختلف الكل والجزء لم تتناقضا كقولنا الزيد اسود اي بعضه الزيد
 ليس اسود اي كماله **وهو** وحدة الزمان اذ لا تناقض اذا اختلف الزمان
 كقولنا زيدا قائم اي ليل زيدا ليس قائما اي نهارا **والسادس** وحدة
 المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيدا جال في المكان
 زيدا ليس جال في المكان في السوق **والسابع** وحدة الاضافة فان اذا اختلف
 الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيدا اب اي لعمري زيدا ليس
 اب **الثامن** وحدة النفع والفقر فان نسبة اذا كانت في احد
 التفتين بالفقر وبالاخرى بالنفع لم تتناقضا كقولنا كذا في الكون مسك
 اي بالفقر وليس مسك اي بالفقر فهذه ثمانية شروط **والخامس**
 لتحقيق التناقض وردنا المتناقضون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة
 الموضوع فان وحدة الموضوع بشرط فيها وحدة الشرط ووحدة الكل
 وجزء اما اندراج وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا لا متوق
 للبرهان لا مطلقا بل بشرط كونه ابيض والموضوع في قولنا
 الجسم ليس متوق للبرهان هو جسم بشرط كونه اسودا فافلا

الشرط يستلزم اختلاف الموضوعات فلو اتخذ الموضوع اتحادا لشرط
واما اندراج وحدة الكل وجزءه فلان الموضوع في قولنا الرزقي اسود
بعض الرزقي وفي قولنا الرزقي ليس اسود كل الرزقي وهما مختلفان
ووحدة الكل اسودج فيها الوحدات الباقية اما اندراج وحدة الرزاق
فلان الموضوع في قولنا رزاقنا ثم السائم ليلتزم قولنا رزاقنا ليس السائم السائم
نهارا فاختلاف الرزاق يستلزم اختلاف الموضوع او اما اندراج وحدة الكل
والاضافة والعقود والعقل فعلى ذلك القياس وردوا الفارابي الى
وحدة واحدة وهي وحدة النسبة حكمية حتى يكون السائم السائم
النسبة التي ورد عليها الايجاب وعند ذلك يتحقق التناقض في ما
وانما كانت مدوودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلفت شي من الامور
الثانية اختلفت النسبة ضرورة ان نسبة الكل الى احد الامرين
مغايرة لنسبة الكل الى الاخر ونسبة احد الامرين الى شيء مغايرة
نسبة الاخر الى شيء ونسبة احد الامرين الى الاخر بنسبة مغايرة
نسبة الاخر الى شيء وعلى هذا ينبغي ان يثبت اتحاد النسبة اتحاد الكل
وان كانت النسبتان محصورتين فلا بد من ذلك اي مع
اتحادهما في الامور الثمانية ثم اختلفا في الحكم في الكلية وجزئية
فانها لو كانت كليتين او جزئيتين لم يثبتا قضا جوار كنه كليتين

الشرط الثاني هو ان يكون الموضوع في قولنا الرزقي اسود

الكتاب هو وصدق بل في مادة يكون الموضوع فيها اعم من الموضوعات
كل جوار انك ولا شيء من جوار انك فانها لما كانت جوار انك
بعض الجوار انك وبعض الجوار انك فانها صاوغان فان
قلت جزئيان انا بنصا فان لا اختلاف الموضوع لا اتحاد الكليتين
البعض الحكم على ان سائبة غير البعض الحكم على ان سائبة
فقولنا النظر في جميع الاحكام انا هو الى مفهوم القضية ولا لو حفظ مفهوم
جزئيين وهو الايجاب لبعض الافراد والسلب لبعض الافراد لم يثبتا قضا
واما تبين الموضوع فامر خارج عن مفهوم فان قلت السائم
وحدة الموضوع فما حادثة الى اعتبار شرطه في المحصول فتقول الراد
بالموضوع الموضوع في كل لاذات الموضوع والامم يكن بين الكل والجزء
تناقض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي جزئية بعضها فاما
عكسك فانهما كلمة اذا لم يكن القضية موجبهين واما اذا كانت
موجبهين فلا بد من تلك الشرطية شرط في الكل اي في المحصول
والخصوصية وهو الاختلاف في الجزئية لانها لو اتخذت في الجزئية لم يثبتا
لكذب الفوريين في مادة الاسكان كقولنا كل انك كانت بالضرورة
وليس كل انك كانت بالضرورة فانها ما يمكن ان لان ايجاب السكينة
لشي من افراد الانك ليس بضروري ولا سائبة باعنه وصدق

امكنين فيها كقول كل ان كان لا يمكن ولا يمكن
 كتاب بالامكان فقد بان ان اختلاف الطرفين لا بد منه في الوجهات
 فحققت الضرورية **اعلم** اولاً ان نقض كل شيء رفعه هذا
 القدر كافي في اخذ النقيض لنقضه فثبت في حق ان كل قضية يكون
 نقضها رفع تلك القضية فاذا قلنا كل ان جواز بالضرورة فنقضها
 ليس كذلك وكذلك في سلب القضية بالكلين اذ رفع القضية فيما يكون
 ليس كذلك ارسطو كان جوازاً بالضرورة **فصل** في تعريف النقيض
 نقضها رفعها فثبت لها مفهوم محصل عنه العقول معنيين في النقيض بالضرورة
 وربما لم يكن رفعها فثبت لها مفهوم محصل عنه العقول في القضايا
 بل يكون لرفعها لازم لم مفهوم محصل عنه العقول فاذن ذلك اللازم
 واطلق اسم النقيض عليه مجوزاً في محصل نقضها في القضايا مفهوم
 محصل عنه العقول وانما حصلت تلك المفاهيم في كل وقت بالضرورة
 الاجمالي في اخذ النقيض ليس سهل استعمالها في الاحكام فالمراد
 بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين اما نفي النقيض او لازمه
 السوي اذ اوقفت ذلك فنقول نقض الضرورية المطلقة
 امكنه العام لان الامكان العام هو سلب الضرورة في الجانب
 الخالف ولا خلاف في ان اثبات الضرورة في الجانب الخالف
 سلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان فضرورة الایجاب

في تعريف النقيض
 نقضها رفعها فثبت لها مفهوم محصل عنه العقول معنيين في النقيض بالضرورة

الایجاب نقضها سلب ضرورة الایجاب وسلب ضرورة الایجاب
 امكان عام سلب ضرورة سلب ضرورة سلب ضرورة الایجاب
 امكان عام موجب وكذلك امكان الایجاب نقضه سلب امكان الایجاب
 اي سلب ضرورة سلب الذي هو عين ضرورة سلب امكان سلب
 نقضه سلب امكان السلب اي سلب ضرورة الایجاب الذي ضرورة
 الایجاب ونقض الدائمة المطلقة العامة لان سلب في كل اوقات يتناقض الایجاب
 في بعض وبالعكس الایجاب في كل الاوقات يتناقض سلب البعض وانما
 قال يتناقض بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الایجاب لا يتناقض
 دوام السلب بل يلزم نقضه فان دوام السلب نقضه رفع دوام السلب
 ويلزم اطلاق الایجاب لانه اذا لم يكن الجواز او لم يكن السلب لكان اما دائم الایجاب
 او ثابتاً في بعض الاوقات دون بعض واما ما كان يتحقق اطلاق الایجاب
 وكذلك دوام الایجاب يتناقضه رفع دوام الایجاب واذا ارتفع دوام
 الایجاب فاما ان يدوم السلب فيحقق السلب في بعض الاوقات
 دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم فيهما وكذلك الایجاب
 في نقض المطلقة العامة الدائمة فانه اذا لم يكن الایجاب في كل اوقات السلب
 وانما اذا لم يكن السلب في كل اوقات الایجاب في كل اوقات السلب
 العامة هي عين ضرورة الایجاب التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب

المطلقة

وهكذا

الموضوع في الجانب الثاني فيكون كل من به ذات لا يتبين
 ان يستعمل في بعض اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبة الماشية
 العامة نسبة المكنة العامة الى الضرورة المطلقة فكما ان الضرورة بحسب
 يناقض سلب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الصف يناقض
 سلب الضرورة بحسب الوصف ونقض القوة العامة بحسب المصلحة المطلقة هي التي
 حكم بالنبوت او بالسلب بالفقر في بعض اوقات وصف الموضوع و
 مثالها ما مر في قوله لنا كل من به ذات يتبين سلب الفعل في بعض اوقات
 كونه مجنوبا ونسبته الى القوة العامة نسبة المطلقة الى الدالة فكما ان
 الدوام بحسب الذات بنا في الاطلاق بحسب كونه الدوام بحسب
 الوصف بنا في الاطلاق بحسب **نقل** واما المركبات **اقول** التفضيلية
 عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب فتعريفها رفع
 ذلك المجموع لكن رفع ذلك المجموع انما يكون برفع احد جزئيه لا على
 النفيين فان جزئيه اذا تحققت تحقق المجموع ورفع احد جزئيين هو
 احد نقضين ^{جزئيه} لا على النفيين فيكون لازما وبالنقض
 المركبة وهو المفهوم المرددين من نقضين جزئيين لان احد النقيضين
 مفهوم مرددينها ونقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض و
 بالحقيقة هو منفعة مائة فكل من كنه من نقضين جزئيين فيكون طرفي

طرفي احد نقض المركبة انما يتبين بسببها وتوقعه لكم منها نقض وتبين
 منفعة مائة فكل من كنه من نقضين جزئيين وانه لنقض لانه مني صدق ^{الاصل}
 كنه من المنفعة لانه مني صدق الاصل صدق جزآن ومن صدقت ^{جزئيه}
 جزآن كنه نقضا لهما فيكذب المنفعة لانه فكل من كنه جزأها ومن
 كنه الاصل صدق المنفعة لانه مني كنه الاصل فلا بد ان يكذب
 احد جزئيه فيصدق في نقضه فيصدق في المنفعة لصدق احد جزئيه او انكر
 الى احد نقض المركبة جلي بعد الاحاطة بمغايير المركبات وتباينها
 فانك اذا عرفت ان الوجودية الملاذ ان كنه مطلقين عامين
 اولها ما هو الاصل في الكيف وان بها مخالفة الاصل في الكيف و
 عرفت ان نقض المطلقة العامة هو القوة الدالة التي لغة ونقض
 المطلقة التي الدالة هو القوة علة ان نقض الوجودية الملاذ ان
 الدائم الخالف او الدائم موافق فاذا قلنا ان ضاحك بالالفعل
 لا انما يكون نقضه ان لا يسكن كل من اسكن بعض الناس
 ضاحكا ايا او بعض الناس ضاحكا ايا فقولنا يسكن كل من هو
 رفع المجموع فنقض العرج وقولنا لا انا وانا منفصلة سوية
 للنقض وعلى هذا القياس في سائر المركبات **قال** وان كانت جزئيه
اقول ما كان حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئيه فلا يكفي في

نقضها ما ذكرناه في المفهوم المراد بين نقض جزئيين لجهة التركيب المركبة
 جزئية مع كذب المفهوم المراد فان لم يلزم ان يكون المحور ثابتا دائما
 لبعض افراد الموضوع وسلوبا دائما لافراد الباقية فيكون نقض
 المراد انه لا ينفصلها، بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له
 المحور نارة ويسلب عنه الذي ولا يورث افراد الموضوع في تلك
 المادة كتركيب كذب انصافا كل واحد من بعضي جزئيات الكليتين
 اما الكليتين لو جهة فلهذا وسلب المحور بعض الافراد اما الكليتين
 فلهذا وسلب المحور بعض الافراد كقولنا بعض جسم حيوان لا دائما
 فليكون ثابت لبعض افراد الجسم دائما وسلوب في افراده
 الباقية دائما فيكون جزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان
 دائما ولا شيء في الجسم حيوان دائما بل الحق في نقضها ان يرد من
 نقض جزئيين لكون واحد واحد من الافراد دائما اذا قلنا بعض
 لا دائما كان معناه ان بعض بحيث يثبت له في وقت لا يثبت
 له في وقت آخر فنقضه ان يثبت له في وقت لا يكون بعض افراد
 بحيث يكون في وقت ولا يكون في وقت آخر يكون
 كل واحد من افراد **دائما وليس** دائما وهو الذي يرد بين نقض
 جزئيين لكون واحد واحد لكون واحد واحد لا يخفى نقضها ايضا في

نقض المادة التي يكون محورها ثابتا
 دائما لبعض افراد الموضوع وتسلو دائما
 عن الافراد الباقية

في تلك المادة كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما ويشتمل
 على ثلث مفهومات لان كل واحد من الموضوع اما ان يثبت له المحور دائما او
 ليس يثبت ولا يخفى اما ان يكون سلوبا دائما لكون واحد دائما او سلوبا عن
 البعض دائما وثابت للبعض دائما فافترس انك تشتمل على مفهومات من
 فلو تركب مفصلة مائة فكل واحد من هذه المفهومات الثلث لكان موقفا
 ايضا لنقضها فهو طريق ثان في اخذ النقض فان قلت كما ان المركبة
 الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ورفوع المحور دائما
 برفع احد جزئيين الى احد نقض جزئيين الذي هو المفهوم المراد فكيف يكون في
 نقض الكلية فكيف في نقض جزئية والافتراس فوق فتقول مفهوم
 الكلية يعينه مفهوم الكليتين المتكافئ بالاجاب والسلب اذا كانا في نقطة
 يكون احد نقضها بالس او بالنقضها او اما مفهوم جزئية فهو مفهوم
 الجزئيتين المتكافئ بالاجاب والسلب لا، موضوع الاجاب في المركبة
 الكلية يعينه موضوع السلب موضوع الجزئية الموجب لا يجب ان يكون
 موضوع جزئية السلب يجوز تغايرهما بل مفهوم جزئيتين اعم من مفهوم
 الجزئية لانه متى صدق الجزئيتان المختلفتان بالاجاب والسلب
 اخلا الموضوع صدق الجزئيتان المختلفتان بدون السلب فيكون
 احد نقضها اخص من نقض مفهوم الجزئية لانه نقض لاعم اخص من

نقضها بها

نقض الاخص فلا يكون سوا الغرض له هذا جاز اجتماع الكثرة
 بجزء مع الكلين على الكذب فان احدى الكلين لا كانت الاخص
 بغير كذب بجزءه والاخص يجوز ان يكون بدون الاخص في ما يصدق
 نقض الكثرة بجزءه ولا يصدق احدى الكلين في اجتماع على الكثرة
 كما في المثال المضروب فان قولنا بعض جسم حيوان لا دابة كاذب
 فيصدق نقضه مع كذب احدى الكلين الاخص في نقضه **قال**
 اما الشرط في نقض الكثرة في اجزائه **اقول** اما الشرط في نقض الكثرة
 في اجزائه الى الاول في الكثرة الموافقة في اجزائه الى الثاني في الاتصال والافصال
 في النوع اي في الزوم والناد والاتفاف وبالعكس فنقض
 الزوم الموجبة الكلية السالبة الزوم بجزءه والنادية الكلية العنادية
 بجزءه والاتفافية الكلية الاتفافية بجزءه وهكذا في بوزن الشرط
 فاذا قلنا كلما كان **اب** في الزوم كان نقضه **كلما كان**
ج في الزوم وبذا قلنا دابة اما ان يكون **اب** او **ج** حقيقة
 لشيء اما ان يكون **اب** او **ج** حقيقة على هذا القياس **قال** البحث
 في الكثرة **استوى** **اقول** في احكام القضاء بالكلية المستوية
 وهو عبارة عن جعل الجزء الاول في الحقيقة ثانيا والجزء الثاني في الواقع ثانيا
 الصدق والكيفية جالهما كما اذا اردنا نقض قولنا كل حيوان
 والكيفية

برأيه وبقية وفلسا بعض حيوان انك او كقولنا لا شيء مما لا
 بجزءه لا شيء مما لا بجزءه فاعلموا بالجزء الاول وانك بجزءه في الكثرة
 لا في الحقيقة فافهم الاول وانك في الحقيقة في الحقيقة هو ذات الموضوع
 وصف الموضوع والعكس لا يصير ذات الموضوع محلا وصف الموضوع
 بل موضوع العكس هو ذات الموضوع في الاصل ومحوه وصف الموضوع
 فالتبديل لا يخلو من في الكثرة في الوصف العنواني ووصف
 الموضوع في جزئين كحقيقيين لا يقال في هذا البرهان ان يكون المنفصل
 على ان جزئيهما متمايزان في الكثرة والوضع وان لم يتميزا بغير
 فاذا تبين احداهما بالآخر يكون عكس الصدق التوحيدي عليه
 لكنهم صرحوا بانها لا عكس لانا نقول انهم ان المنفصل لا يمكن
 فان المفهوم قوتون اما ان يكون العدد زوجا اما ان يكون فردا
 حكم على زوجية العدد بمعانة الزوجية ومن قولنا اما ان يكون العدد
 فردا او زوجا حكم على فردية العدد بمعانة الزوجية ولا شك ان
 المفهوم في معان هذا الزاك غير المفهوم في معان ذلك ليرى هذا
 فيكون المنفصل ايضا عكس مغاير لها في المفهوم الا انه لا يمكن
 فيه فائدة لم يعبره فكانهم ما عنوا بقوله لا يمكن للمنفصل الا انك
 وانما قال بجزء الاول في الحقيقة ثانيا لا تبديل الموضوع بل هو كذا

ثم تركيبه من اثنين لصحة ولا في الاصل لانه مفروض الصدق فحقين
 ان يكون لازما في تقيض العكس فيكون محال فيكون العكس حقا لا يقال
 لان كذب قولنا بعض **ليس** لانه ان يكون الموضوع **بعض**
 فيصدق سلبه **يقول** لا نقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها
 او لوجوده مع عدم المحور لكن الاول هنا مستلزم وجود بعض
 حيث فرض صدق تقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الا
 لعدم كونه او هو **بعض** من **بعض** الى انكس السالبة المفردة
 كقوله او هو فالكس لكونه من نوعين مثبت لاحدهما بالفاعل
 دون الآخر فيكون النوع الآخر **بعض** لو باي كنه تلك الصفة بالفاعل
 مع امكان ثبوت الصفة فلا يصدق سلبها **بعض** بالمفردة كما
 ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرد واما ان ثابت للفرد دون
 فيصدق لاشي **بعض** مركوب زيد جار بالمفردة ولا يصدق لاشي **بعض**
 بمركوب زيد بالمفردة لصدق بعض **بعض** مركوب زيد بالاسكان **بعض**
 واما الشرط والوقفة العامة ان تعكس **بعض** **بعض** **بعض**
 الكلية شروط والوقفة العامة ان تعكس **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 صدق المفردة او **بعض** لاشي **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 مادام **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**

صدق ذلك السلب

هذا اذا لم يكن معتبرا في عقد الوضع المسمى
 كما هو بغير الفاعل لانه لا يكون الفاعل كما هو
 فذهب الشيخ عنهما الى ان الموضوع لا يكون
 فذهب الشيخ عنهما الى ان الموضوع لا يكون

حقيقة المطلقة
 الموجبة بغيرية

الى الاصل بان يقول بعض **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
بعض **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 وهو ناشئ من تقيض العكس في حق ومنه ان من زعم ان الشرط
 العامة تنعكس كقوله او هو باطل لانه الشرط هي التي لو صدق الموضوع
 فيها دخل في المفردة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة الشرطية
 متافاة وصف الموضوع كقوله وصف الموضوع ذاته ومفهوم عكسها
 متافاة وصف الموضوع كقوله وصف الموضوع ذاته ومفهوم عكسها
 لا ينكر ان **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 عامة مفيدة بالادوام في البعض فانه اذا صدق بالمفردة او **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
بعض **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 في البعض **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 عامة كلية على ما ذهبت فاذا قيد البعض يكون مطلوبة عامة جزئية
 الوجود العامة وهي لاشي **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 ولان العام لازم خاص واما صدق الادوام في البعض فلانه لو لم
 يصدق بعض **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 الى لاشي **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض** **بعض**
 واما لا يعكس الى الوقفة العامة المفيدة بالادوام في الكل لانه يصدق

والفرق بين الفاسد والباطل ان الفاسد
 لا يكون صحيحا باصلا وانما هو الصحيح
 لا يوصف

متافاة وصف الموضوع كقوله وصف الموضوع ذاته
 متافاة وصف الموضوع كقوله وصف الموضوع ذاته

لا شيء في الكتاب بكنس الا صايه مادام كان لا داما بكنس
 لا شيء في الكتاب بكنس مادام كان لا داما بكنس الادوام و
 هي كل كس كان بالاطلاق لصدق بعض الكس لكتاب لا شيء
 اسكن وانما كان لا داما **قالوا** كانت جوده فالمشروطه واثبت
 اخصان تنكس **اقول** قد عرفت ان السؤال بكنس في
 لا تنكس من تنكس فالتسوال بكنس لا تنكس الا بالمشروطه
 والوقيه اخصان فانها تنكس في عاقبه خاصه لانها اصدق بالمشروطه
 او داما لبعض **ب** مادام **ج** لا داما صدق داما لبعض
 مادام **ب** لا داما لاننا نرضى ذلك البعض الذي هو **ج** وليس
 مادام **ج** لا داما **فوج** وهو ظاهر **د** بحكم الادوام وليس
ج مادام **ب** والالكان **ج** في بعض اوقات **ب** فيكون **ب** في بعض
 اوقات **ج** لان الوصفين اذا اتفقا معا اذات ثبت كل منهما
 وقت الاخر وقد كان ليس **ب** مادام **ج** فلفظ فاذا صدق **ج**
ب عاودتنا فيا فيه اي متى كان **ج** لم يكن **ب** ومتى كان **ب**
 لم يكن **ج** صدق بعض **ب** ليس **ج** مادام **ب** لا داما فان صدق
 على **د** وليس **ج** مادام **ب** صدق بعض **ب** ليس **ج** مادام **ب**
 وهو في الاواخر العكس ولا صدق عليه **ج** صدق بعض **ب** **ج**

ما هو كس

كقولنا **ج** و **د** ب ينفي بعض **ج** ب
 وهو غير مطلوب لنا فكلنا النتيجة
 وقلنا بعض **ب** **ج** وهو محط

ما عطف هو لا داما العكس فيصدق العكس بحسب معا واما السوال **ب**
 جوده الباقية فلا تنكس لانها ايا السوال **ب** الرابع التي
 اي الدائمان والعامان واما السوال **ب** السابع المذكورة
 واخص الرابع الضرورية واخص السابع الوقية وشي منها
 لا تنكس الا الضرورية فليصدق بعض الجوان ليس لانها بالمشروطه
 مع كذب بعض الكس ليس بجوان بالامكان او كذا ان جوه
 بالضرورة واما الوقية فليصدق بعض العكس بحسب وقته
 لا داما بكنس بعض المتخلف ليس بامكان لان كل متخلف
 في الضرورية واذا لم ينكس الاخص لم ينكس الا لعم لان المتكس
 الا لعم يستلزم انعكاس الاخص لا بفكر قد بين ان السوال **ب**
 ليس بكنس لان تنكس ويزم ذلك عدم انعكاس جزائيا
 لان الكس اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص ملزم لعدم
 انعكاس الا لعم فكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذه التطويل
 لاننا بقوا على طريق اقر لبيان عدم انعكاس الجزئيات ونفي
 الطريق ليس في اب المناظره **قالوا** اما الموجبة كذا كانت او لم
اقول ما كان حكم السوال **ب** واما الموجبات فهي لا
 تنكس في الحكم كذا سواء كانت كلية او جزئية لجوارها يكون

واما السمكات فالحال في الانعكاس وعدمه غير معلوم
لوقوف البرهان المذكور للاعكاس فيهما على انعكاس السائل

السؤال به موقوف على انعكاس الوجبات كما توقف بيان انعكاسها
على انعكاس السوال فلما قدمنا امكنة يبين به انعكاس الوجبات
بخلاف السوال **قل** والامكنة الاخره **اقول** فاما النقطتين
فهو الانعكاس للممكنين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه
احدها خلف فانه اذا صدق بعض **ج** بالامكان صدق بعض **ج**
بالامكان والا فلا شئ في **ج** بالضرورة ونصه مع الاصل ونقول بعض
ج بالامكان ولا شئ في **ج** بالضرورة **ج** بعض **ج** بالضرورة
وانه محال وانما هي الاخرى وهو انه نقض ذات **ج** وبذلك
بالامكان ونقض بعض **ج** بالامكان وهو المطر والاشجار طريقا
لو كذب بعض **ج** بالامكان لصدق فلا شئ في **ج** بالضرورة
تنكس الاشئ في **ج** بالضرورة وقد كان بعض **ج** بالامكان فيجمع
النقيض وهذه الدلائل لا يتم اما الاولان فلتوقفهما على النقيض الممكن
في الشكل الاول والثالث وسوفي انهما صحيح عقبة واما الثالث
فلنه فقه على انعكاس السائل الضرورية تنسها وقد بينا انها لا تنكس
الا انما قلنا لم يتم بهذه الدلائل ولم يقطع بعض دليل على انعكاس
لا على عدمه توقف فيه واعلم اننا اذا اعزنا الموضوع بالانعكاس ما هو
منه الشئ يظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل انما هو

وهو ان انعكاس النقيض العكس ليحصل ما بنا في الاصل فلما ثبت
فما سبق على الطرفين الاولين **ج** والتب على هذا الطريق ايضا
فلك ان انعكاس النقيض العكس للوجبات ليرصد في نقيض الاصل او
الاخص منه فان الاصل اذا كان كليا ونقيضه عكس سلب على انعكاس
النقيض كنفه الكلي كليا وهو اخص من نقيض الاصل وان كان جزئيا فاما
مطلوبه عامة تنكس نقيض عكسها الى ما بنا قضا لان نقيض عكسها اليه
كله انه وهو تنكس الى نقيضها وان كان اخص في القضا بالاشئ
انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقايضها اما في الدائمتين والثابتين
وخاصتين فلان نقيض عكسها اليه وفيه عامة وهي سلك الى فية
العامة التي اخص من نقايضها واما في الوقيتين والوجوديتين فلان
نقيض عكسها اليه دائمة وعكسها اخص من نقايضها امثلا اذا صدق
بعض **ج** بالاطلاق صدق بعض **ج** بالاطلاق والا فلا شئ في **ج**
واما تنكس الاشئ في **ج** داما وهو نقيض بعض **ج** بالاطلاق
في تمام اجتماع النقيضين واذا صدق بعض **ج** بالضرورة فبعض **ج**
حين هو **ج** والا فلا شئ في **ج** مادام **ج** وهو اخص من نقيض
بعض **ج** بالضرورة اعني قولنا لا شئ في **ج** بالامكان وعندها
انعكاس وانما خصص هذا الطريق بالوجبات لان بيان انعكاس السوال
ار طريق العكس

جزء الك جزء اولاً ونقيض الاول انما مع بقا الصدق والكيف
 بحاله فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكس كل ما لحيوان
 ليس بشئ وحكم الوجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي
 وبالعكس حتى ان الموجبة العكس تسكت نفسها فاذا صدق قولنا
 كل ج ب انك لست قولنا كل ما ليس بـ **ج** لـ **ج** والافضل
 ما ليس بـ **ج** وسكت العكس المستوي الى قولنا بعض **ج** لـ **ج**
 وقد كان كل ج ب هذا خلف او نضم الاصل كذا بعض ما ليس بـ **ج**
 وكل ج ب بنج بعض ما ليس بـ **ج** وانما مع والموجبة لثانية
 لا تسكت على الصدق قولنا بعض حيوان لا انك وكذب بعض
 الانك لاجوان والست كل كانت او لثانية نكس السالبة
 لثانية فاذا قلنا لاشئ في ج ب اولس بعضه ب فليصدق
 لـ بعض ما ليس بـ **ج** لـ **ج** والافضل ما ليس بـ **ج**
 وسكت العكس بعض الى قولنا كل ج ب وقد كان لاشئ اولس
 بعض **ج** ب هذا خلف ويمكن الشريطة المنفصلة الموجبة الكلية
 عكسها لانه اذا صدق كلما كان **اب** **ج** فكلما لم يكن **ج** **د**
 لم يكن **اب** لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم والواجب
 انتفاء اللازم مع بقا اللازم وهو مما يهدم الملازمة بينهما

والموجبة لثانية لا تسكت لصدق قولنا فكون اذا كان لاشئ حيوانا
 لان الانك لا تسكت فكون فكون اذا كان لاشئ انك لم تكن حيوانا
 والست انك تسكت الى السالبة لثانية لانه اذا صدق لـ **ج** لـ **ج**
 يكون اذا كان **اب** **ج** **د** فكون لا يكون اذا لم يكن **ج** **د** لم يكن **اب** **ج**
 فكلما لم يكن **ج** **د** لم يكن **اب** **ج** وسكت كلما كان **اب** **ج** **د**
 قد كان لـ **ج** او قد لا يكون اذا كان **اب** **ج** **د** وهذا هو فكر
 المتأخرون لانهم ان لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس بـ **ج**
 غاب ما في البتة ان يلزم صدق قولنا لـ **ج** لـ **ج** بعض ما ليس بـ **ج**
 لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس بـ **ج** لان الست المعدولة اعم
 من الموجبة لصدق اللازم لا يستلزم صدق الاخر فلما منعوا
 تلك في غير التوفيق الى ما في به الصواب وهو جعل الجزء الاول
 في القبة نقيض الثاني والثاني عاين الاول مع محال الاصل والكيف
 وموافق في الصدق فامر آدمي القصة بها هي التي خصل بعد
 التمييز بخلاف القبة المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها هي
 الاصل بعينها فانه انك من الاصل وتجعل الجزء الاول نقيضه
 وناقضه الجزء الاول من الاصل وتجعلك عينه فاذا حاولنا عكس
 قولنا كل انسان حيوان اقلنا حيوانا وجعلنا الجزء الاول نقيضه

هذا خلف بطل

اي الاحوال واخذنا الان وجعلنا **ج** الك عينة فيحصل
 لاشي مما ليس جوازا بان **ج** هي القوة المطلوبة في العكس والافصح
 ان يقال انه جعل بعض المالك في الاصل او لا وعين **ج** الا وانما بنا
 مع الحال في الكيف **ج** وانما عجبات فان كانت كلية **ج** افصح
 راي المتأخرين حكم الموجبات حكم السوالب في العكس المستوي
 بدون العكس فالموجبات ان كانت كلية فالسبب الي لا تنكس
 له اليها بالعكس المستوي لا تنكس لان الوقت اخضا هو لا
 تنكس لصدق قولنا بالضرورة كثر في قولنا نحن مستوفون
 التسع لادايها مع كذب عكس وهو بعض الخسوف بقوله لا يمكن
 العام لما وقت من ان كل من خفف في الضرورة واذ لم تنكس
 الوقيته لم تنكس شي في السبب لان عدم انكس الاقص
 مستلزم عدم انكس الاصح لما غير من الضرورة و
 انه لا يمكن ان تكون كلمة لانه اذا صدق بالضرورة او دايها كل
ج فدعا لاشي مما ليس **ج** والا فبعض ما ليس **ج**
 بالفقر ونفي الاصل ونقول بعض ما ليس **ج** بالفقر
 بالضرورة او دايها كل **ج** ينتج بعض ما ليس **ج** فهو
 بالضرورة ان كان ضروريا وادايها ان كان دايها وان كان **ج**

والضرورة لا تنكس لانها لا تصدق في المثال المذكور بالضرورة
 كل مركوب زيد فوس مع كذب لاشي مما ليس **ج** مركوب زيد
 بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس **ج** مركوب زيد بالامكان العام و
 هو انما هو بالضرورة والو فيه العاقلان سكتا في عامه كانه
 اذا قلنا بالضرورة او دايها كل **ج** مادام **ج** فدعا لاشي مما ليس **ج**
 مادام ليس **ج** والا فبعض ما ليس **ج** حين هو ليس **ج**
 بنظم الاصل هكذا بعض ما ليس **ج** حين هو ليس **ج** بالفقر
 او دايها كل **ج** مادام **ج** ينتج بعض ما ليس **ج** حين **ج**
 ليس **ج** وانه خلف والشرط والو فيه العاقلان سكتا
 في عامه لادايها في بعض فاذا صدق بالضرورة او دايها كل **ج** مادام **ج**
 لادايها فدعا لاشي مما ليس **ج** مادام ليس **ج** لادايها في
 البعض اما صدق قولنا لاشي مما ليس **ج** مادام ليس **ج**
 فلانه لازم للعاملين ولان العام لازم لخاص واما الاصل
 اوام في بعض اي بعض ما ليس **ج** بالاطلاق العام فلانه
 لو لاه لصدق لاشي مما ليس **ج** واما عكس قولنا لاشي **ج**
 ليس **ج** واما وقد كان لادوام الاصل لاشي **ج** بالضرورة
 المستلزم لقولنا كل **ج** فهو ليس **ج** بالضرورة المستلزم **ج**

لاشي ان يكون الشيء نفسا ليس **ج**

لكن لا بد ان يكون له اسطة معدة خفية وهي كل ما في الوجود
 مساو لكونه لم يحصل ذلك الاستلزام الا حيث يصدق منه
 المعقولة كما في قولنا **مازوم لب** و **ب مازوم ج** و **مازوم ج** لا
 مازوم المازوم مازوم وقولنا الفرق في الحقيقة والحقيقة في البيت فالفرق في
 البيت لان ما في الشيء الذي هو في افه يكون فيه اما اذا لم يصدق فيكم
 المعقولة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا **ما بين لب** و **ب ما بين ج**
 لم يزد منه ان **ما بين ج** لان ما بين ما بين لا يجب ان يكون ما بينا
 وكذلك اذا قلنا **انصف ب** و **ب نصف ج** لم يحصل منه ان **انصف ج**
 لان نصف النصف لا يكون نصفاً وقوله قولاً آخر اراد به ان القول لازم
 يجب ان يكون مغايراً للكل و امة ثم المعقولة فانه لو لم يتغير ذلك في العكس
 لزم ان يكون كل مخصص قياساً كفاً كانت الاستلزامات لها امة و امة
 ثم منقوصة بالقبض المكنة المستمرة لعلها و عكسها فانه
 يصدق عليها انها قول مؤلف ثم قضيت من استلزام لهما قولاً
 ان لكن لا شيء قياساً **قال** وهو استثنائي ان كان عين الشيء **انظر**
 العكس اما استثنائي او اقترائي لانه اما ان يكون عين الشيء
 او نقضها بخلافها في الفعل او لا يكون شيء منها مذكوراً في الفعل
 الا والاستثنائي كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متجيب لكنه جسم

بمحقق

والجواب ان المراد بالمراد الزوم على
 طريق الاستلزام و انما ليس كذلك
 او المراد من القضية بانها لا تكون متغيرة
 ليس كذلك لانه اذا و امة واللا ضرورة
 ان شاء الله تعالى فلا يكون القضية
 متغيرة متحركة

جسم متجانس متغير وهو بينه مذكور في العكس او لانه ليس متجيباً
 ان ليس جسم ونقضها اي قولنا ان جسم متجيب في العكس
 ليس استثنائي بل اقترائي على قولنا الاستلزام اعني لكن والثاني ان
 كقولنا جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالحديث فليس
 بعينه ولا نقضه مذكور في العكس بالفعل و انما لا يسمى الاقترائي ان اورد
 في و انما قيد ذكر النتيجة ليعرف ما في التعريفين بالفعل لانه لو لم يقيد لغير
 الاقترائيات في حد العكس الاستثنائي او النسخة منه ثم مائة هي
 طرقاتاً و امة صورة وهي امة بالتأليف و مائة مذكورة في الاقترائي بالفعل
 و مائة الشيء ما به يحصل بالحق فيكون من النتيجة مذكورة فيها
 فلو اطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقض تعريف الاستثنائي منها
 و تعريف الاقترائي جملاً لا بقول احد الامرين لازم و هو ما بطلان في
 العكس او بطلان في القسمين لان الاستثنائي ان لم يكن
 ما بطلان القسم والالكان تقسيم الشيء الى امة و غير
 و كان قياساً بطلان التعريف لانه اعتبر فيه ان يكون القول لازم
 مغايراً للكل و امة ثم المعقولة و اذا كانت السجدة مذكورة في العكس
 بالفعل لم يكن مغايرة للكل و امة ثم المعقولة لانه نقول لانه السجدة
 اذا كانت مذكورة في العكس لم يكن مغايرة للكل و امة ثم المعقولة

اراد الاقترائي و محله الاوسط

وانما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة جزءا من المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة
 في العكس الاستثنائي ليس قولنا الشئ طالما لم يستلزم له وجود
 الشئ بل لا يقال النتيجة ونقيضها حقيقة لاحتمالهما الصدق والكذب
 والكذب في العكس الاستثنائي ليس حقيقة فلا يكون على السبيل
 او نقيضا فيه منكره رين بالفعل لاننا نقول المراد بذلك ان يكون طفا
 او نقيضا لها ^{النتيجة ونقيضها} منكره رين بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا الشكل ^{يندرج في}
قال وهو موضوع المطلوب فيه سمي اصغراه **اقول** العكس الاقتراني
 اما على ان تركيبه من حليين او شرطتين ان لم يتركب منهما ولا كانا
 على الشئ فنتبها به ونقول العكس الاقتراني باعتبار حصوله من
 العكس سمي سمي وباعتبار استحالة استحصاله من المطلوب
 وكل قيس على لا بد فيه من مقدمتين احدهما شملت على موضوع المطلوب
 كالجسم المثال المذكور وتاثيرها على محموله كالحادث وهما بشرط ان
 كانتا في موضوع المطلوب سمي اصغرا لان يكون في الاغلب اخص
 الاخص اقل افرادا فكون اصغرا ومحمول سمي اكبرا لان كان اخصا
 اكثر افرادا والحق ان شتر الكبريين الاصغر والاكبر سمي حد او
 لنوسط بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى لانها
 ذات الاصغر اي صاحبها التي فيها الاكبر كبرى لانها ذات الاكبر

الاكبر واقر ان الصغرى بالكبرى في ايجابها وسلبها وتكونها
^{لا بد من المقارنة} وبتاثيرها بسبب قوتها وضربا والهاية حاصلة من وضع
 الاوسط عند كبريين ^{لا بد من المقارنة} الاخرين بحسب حملها عليها وهو قولها
 او حملها على الصغرى وهو قولها ^{لا بد من المقارنة} بسبب حملها عليها وهو قولها
 لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
 الشكر الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكر الثالث وان كان
 موضوعا فيهما فهو الشكر الثالث وان كان موضوعا في
 الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكر الرابع وانما وضعت
 في هذا المراتب لان الشكر الاول على النظم الطبيعي فان نظم
 الطبيعي هو الانتقال في موضوع المطلوب الى الحد الاول ثم منه
 الى محمول حتى يلزم الانتقال في موضوعه الى محموله وهذا لا يوجد
 الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكر الثاني
 اقرب الشكر الثالث السابقة اليه شرا كنه اياه في صغره وهي اشرف
 المقدمات لانها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من
 الجواهر الاخرى انما يطلب لاجلها ما يباو سلبا ثم الشكر الثالث
 لان له قوتها باليه شرا كنه اياه في اخص المقدمات ثم الرابع
 الاقرب له اصلا لئلا يفتقر اياه في المقدمات ويقتصر على الطبع جدا

قال اما الشكر الاول فشرط ايجاب الصغرى **اعلم ان**
 لانتاج الاشكال الرابع شرطا بحسب كيفية المقدسات وكيفية
 وشروط بحسب جهة المقدسات اما الشرط الذي بحسب جهة
 بيانها في فصل المختلطات واما الشرط الذي بحسب الكيفية والكمية
 ففي الشكر الاول امران احدهما بحسب الكيفية ايجاب الصغرى
 وثانيهما بحسب الكمية كونه كبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت
 سالبة لم يترجح الاصح من الاوسط فلم يحصل الا حكاية انتاج
 لان الكبرى يدعى ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالكبر والصغرى
 على تقدير بقاء حاكمته بالاولى **مسألة** في الصغرى فالاصغر لا
 يولد اظلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط
 لا يتعدى الى الاصح فلا يلزم النتيجة في الثاني فلان الكبرى لو كانت
 جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالكبر وبارك ان يكون
 الاصح غير ذلك فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصح فلان بعض
 ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصح مثلا بصديق كل ان كان
 وبعض محمولان فوس لا يصرف بعض ذلك فوس وضروب الناحية باعتبار
 هذين الشرطين اربعة لان الضروب الستة لا تغادر في كل شكل
 ستة عشر فانك قد علمت ان القضية مختصة في الشكوك

لان الكبرى سالبة

والصورة والمركب لكن الشخصية مشتركة من جهة الكمية لانها
 في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا ربه ويزيد **ب** ينتج بالضرورة
 هذا **ب** والمركب في قوة الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا بالصورة
 وهي اربعة اكلتيان وجزئيتان وهي معبرة في الصغرى وفي الكبرى فانها
 زنت احدى الصغرى الرابع باحدى الكبريات الرابع يحصل منه ستة
 عشر فربما كان اشترط الامر الاول اسقط ثمانية اضرب الصغرى بالان
 البتة مع الكبرى الرابع والامر الثاني اربعة الى الصغرى بالان
 مع الجزئيتين فلم يبق الا اربعة اضرب الاول من موجبتين كلتيهما
 موجبة كلية فقولنا كل **ج ب** وكل **ب ا** الثاني من كلتيهما والكبرى
 سالبة كلية ينتج سالبة كل **ج ب** ولا شيء **ب ا** فكل شيء **ج ا**
 الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض **ج ب**
 وكل **ب ا** بعض **ج ا** الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
 ينتج سالبة جزئية بعض **ج ب** ولا شيء **ب ا** فكل شيء **ج ا**
 وانتاج هذه الضروب بيته بزمانها لا تحتاج الى برهان واعلم ان ههنا
 كيفيتين ايجاب وسلب واشترطها الايجاب لانه وجود والسلب
 عدم والوجود اشرف وكليتين الكلية والجزئية واشترطها الكلية لانه

فكل شيء ا ج

اضبطوا انفع في العلوم واخص من خبره والاخص لا شئ له على امر
 زائد اشرف في فعله ان يكون الموجبة الكلية شرفا لخصوصه لا شئ له على
 على الشرفين واخصر الى الابد خبرية لا خصوصها على الخبرتين
 والنتيجة الكلية اشرف من الموجبة خبرية لان شرف السلب على ما عجز
 الكلية وشرف الايجاب اجزئي حسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة
 واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولا يمكن المقصود من الايجاب
 رتب باعتبار ترتيب نتائجها اشرفا لاشرف على غيره **قال**
 واما السطر الثاني **اقول** لاننا في السطر الثاني ايضا شرطان بحسب
 الكيفية والكيفية باختلاف مقدمته في الكيفيات يكون اشرفا
 موجبة والاخرى سلبا واما بحسب الكيفية الكلية الكبرى وذلك لان لو لم
 يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف وهو صدق القياس نارة
 مع الايجاب واخرى مع السلب والاختلاف موجب للقيم المتماثلة
 لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو انتفت
 المقدمات في الكيفيات ما ان يكونا موجبتين او سلبتين ولانما
 كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق
 سطران حيوان وكل ناطق حيوان فالحق الايجاب ولو ثبت ان الكبر

الكبر يقولنا وكل نفس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا
 سلبين فليصدق قولنا لا شئ من الاشياء لا شئ من الاشياء
 فالحق السلب ولو قلنا ولا شئ من الناطقين فالحق الايجاب
 واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت
 الكبرى قوية **فان** ما ان يكون موجبة او سلبية وعلى كلا التقديرين
 يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فليصدق قولنا لا شئ من الاشياء
 بنوعه وبعض حيوان ونسب والصادق الايجاب ولو قلنا بدل
 الكبرى والصادق ونسب كان الصادق السلب واما على تقدير سلبها
 فليصدق قولنا كل نفس حيوان وبعض جسم حيوان والصادق
 الايجاب او بعض الجسم حيوان وطلق السلب واما من الاختلاف
 موجب لعدم العكس فلانه لما صدق مع الايجاب لم يكن منتهى السلب
 ولما صدق مع السلب لم يكن منتهى الايجاب لان المعنى بالانتاج
 استلزام العكس **قال** وقرينة الناجية ايضا **اقول**
 الفروض الستة في الشكل كبحسب مقتضى الشرطين ايضا
 اربع لانه سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب السلبات
 والموجبتين الكليةتان واخرتيتان والاختلافان باعتبار الشرط الثاني
 اربعة اثنى الكبرى لثلاثة الموجبتين مع السلبتين واخرتية السلبتين

الوجوبين فثبت ضرب التام في اربعة الاول في كليتين والكبرى سالبة
كلية ينتج البنية بقولنا كل **ج ب** ولاشيء **ا ب** فلاشيء
ج ا بانه باخلاف والعكس الخلف فهو في هذا الشكل ان يؤخذ
نقيض النتيجة ويجعل صفوى لان ينتج هذا الشكل في الحقيقة
وهو الوجبة تصح الصفوى في الشكل الاول ويجعل كبرى القياس
كبرى لانها كليتين بالنتيجة الكبرى في الشكل الاول فينتظم منه ما في
في الشكل الاول فينتج ما ينافي قض الصفوى فيقال لو لم يصدق
لاشيء **ا ب ج** الصدق بعض **ج ا** ونضم الى الكبرى هكذا بعض **ج ا** ولاشيء
ا ب ينتج في الشكل الاول بعض **ج ا** ليس **ا ب** وفيه كان الصفوى
كل **ج ب** هـ واخلف لا يلزم في الصورة لانها بديهة لا تحتاج
فيكون في المادة وليس في الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعاقب
ان يكون في تعويض النتيجة فيكون مما لا فالنتيجة حقة واما العكس
فبان عكس الكبرى ليس في الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة
فيقال متى صدقت الوتية صدقت الصفوى مع عكس الكبرى
ومتى صدقت الصفوى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فتصدق
القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب والثاني من كليتين والصفوى
كلية فون لاشيء **ج ب** وكل **ا ب** فلاشيء **ج ا** باخلاف والعكس

والعكس الخلف فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى
لانها لا يجابها لا تنكس الاخرية والنتيجة لا ينتج في كبرى الشكل الاول
بل بعكس الصفوى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكس لا
ج ب الى لاشيء **ج ب** وجعلنا كبرى كبرى القياس فلما
كل **ا ب** ولاشيء **ج ب** ينتج في ثلث الاول لاشيء **ج ا** ولاشيء
تنكس الى لاشيء **ج ا** وهو المطلوب الثالث في صفوى موجبة فينتج
كبرى سالبة كلية ينتج سلبية فينتج بعض **ج ب** ولاشيء **ا ب**
فبعض **ج ا** ليس باخلاف والعكس كمال والا فراض وهو ان تؤخذ
موضوع الصفوى **ج ب** وكل **ج ا** ثم نضم المقدمة الاولى الى الكبرى
ويقال كل **ج ب** ولاشيء **ا ب** لينتج في اول هذا الشكل لاشيء **ج ا**
ثم تنكس المقدمة الثانية الى بعض **ج ا** ونضم مع نتيجة القياس الاول
هكذا بعض **ج ا** ولاشيء **ا ب** ينتج في الشكل الاول بعض **ج ا** ليس
فهو المطلوب والا فراض ابر يكون في قياس احد عام فينتج
الشكل ولكن في ضرب اجلي والآخر في الشكل الاول الرابع في صفوى
سلبية جريئة وكبرى موجبة كلية ينتج سلبية فينتج بعض **ج ا** ليس
وكل **ا ب** فبعض **ج ا** ليس **ا ب** ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى
لانها تنكس خيرية والنتيجة لا تصح كبرية في الشكل الاول ولا بعكس

اسباب باخلاف في المثال لم يصدق
بعض ج ليس الصدق كل ج ا وضم
الى الكبرى ويحول كل ج ب وكل **ا ب**
سبح كل ج ب وهو باخلاف في صفوى
اي بعض ج ليس

هذا الشكل الاول
الشكل الثاني
الشكل الثالث
الشكل الرابع

الصوري لانها لا تقبل العكس وتقبل قولها لا يقع في كبرى الشكل
 الاول فيانه اما بخلاف او بالافراض اذا كانت الساتر
 مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما رتب الضروب وذلك لانه
 لان الضربين الاولين متجانين للكل فليترجم تقدمهما على الاخرين
 وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لانها على الصوري
 الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع **قار** واما الشكل الثالث
 فشرط ايجاب الصوري **اقول** شرطه انتاج الشكل الثالث
 بحسب كفة المقدمات ايجاب الصوري وبحسب الكفة كفة اخرى
 المقدمات اما ايجاب الصوري فلانها لو كانت سالبة لكانت
 اما ان يكون موقفا وسالما واما ان يكون يحصل الاقل في الوجوب
 لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فيكون فكيف يكون الاشياء
 بكونها في حيوان او ناطق وحقق في الاول الايجاب في الثاني
 السلب واما اذا كانت سالمة فكما اذا بدلت الكبرى بقولنا لا شيء
 م الا ان يصح او جازا والصادق في الاول الايجاب في الثاني السلب
 السلب واما كفة اخرى المقدمات فلانها لو كانت جازية
 اصل ان يكون البعض من الاول على الكبر في البعض من الاوسط
 المحكوم عليه لا صوري فلم يجب تعديته احكام من الاوسط الى الاضيق
 ان البعض الاول المحكوم عليه بالاكبر

كذا في بعض الحيوان **ج** وبعض فوس وكمكم على بعض حيوان بالاشية
 لا يصدق في البعض المحكوم عليه بالاشية واما بشاره من الشيطان
 يحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الصوري قد كفي في الشكل الاول
 ثمانية اخرت كما في الاول اشتراط كفة اخرى ما حذف
 ضربين اخرين وهما الكبريان بالاشية مع الموجبة في الاول
 م موصوفين بكنيتين يتبع موجبة في كبريه **ج** وكبريه **ج**
ج بوجهين احدهما خلف وطريقه وهذا الشكل ان يجعل بعض
 الاشياء ككبريه اذ هذا الشكل بالاشية الاخرية وهو في العكس
 لا يايها صوري فينظم منها فبس في الشكل الاول ينتج في الثاني كبريه
 فتدبر لو لم يصدق بعض **ج** الصدق لاشي من **ج** وكل **ج** ولا شيء
ج ينتج لاشي من **ج** ونظر الى صوري العكس ونقول **ج**
 ولا شيء من **ج** ينتج لاشي من **ج** او كان الكبري **ج** هذا خلف
 وثانيهما ككبريه ليعرج الى الشكل الاول وسبح السبح الطلوبة
 بعينها الثاني من الكبري والكبري سالت ينتج سالت **ج**
 ولا شيء من **ج** فبعض **ج** سالت بخلاف وبك الصوري كاسف
 في الضرب الاول بلا فوق والمالك ينتج هذا الضربان الكلي لجواز
 ان يكون الاضيق من الاكبر وانتاج ايجاب الاضيق لغير افراد

المعنى
 اي كفاي
 اي كفاي
 اي كفاي

الاثم او سلبه عن كونه كذا في حيوان وكره في ناطق
 او لا شيء في ذلك فهو سلب واذ لم ينتج السلب لم ينتج شي من الضروب
 الباقية لان الضرب الاول اخص الضروب المنتجة للماحياب
 والفرق ان اخص الضروب السلب لعدم انتاج الاخص
 لعدم انتاج الاثم الثالث هو موجبتين والاولى كلية ينتج موجبة في
 بعض **ج** وكره **ب** فبعض **ج** باخلف وبعك الصغرى وهو ظاهر
 والافراض وهو ان نفوض موضوعا في ضرب **د** فكل **د** وكره **ج** فنضم
 المقدمة الاولى الى الكبرى العكس لنتج الشكل الاول كل **د** ثم جعلنا الكبرى
 للمقدمة الثانية ينتج من اول هذا الشكل بعض **ج** او هو انما الرابع من
 موجبة في صغرى وكره كلية كبرى سلبا في صغرى في بعض **ج**
 ولا شيء في **ب** فبعض **ج** سلبا بطرف الثالث وبطرف الثاني
 هو موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة **ج** وكره **ب** وبعض
 فبعض **ج** باخلف والافراض وهو نفوض موضوعا في الكبرى **د** فكل **د**
 وكره **ج** فكل **ج** وكره **د** فبعض **ج** او بعك الكبرى وجعلها صغرى
 ثم عكس السلب لا بعك الصغرى لان الكبرى **ج** سلبا لا يصلح كبرى ولا سلبا
 الاول السادس هو موجبة كلية صغرى وكره **ج** في كبرى سلبا
 وكره **ب** وبعض **ب** سلبا فبعض **ج** سلبا باخلف

باخلف والافراض في الكبرى ان كانت مركبة لتحقيق هو هو في الموضوع
 لا بعك الصغرى لا ينتج لا يقع في كبرى الشكل الاول او بعك الكبرى
 لانها لا تقبل العكس في تقدير انما كبرى لا تصح لصغرى في الاول والثاني
 وضعت الضروب في هذا الترتيب لان الاول اخص الضروب السلب
 للماحياب وكلما اخص الضروب المنتجة للسلب الاخص اشرف
 وقدم الثالث والرابع على الاولين لانهما لا ينتج من كبرى الشكل
 الاول **قار** واما الشكل الرابع **اه** فشرط انتاج الشكل
 الرابع بحسب الكيفية الكمية احد الامرين وهو اما ان يكونا المقدمتين
 مع كلية الصغرى او اختلافهما باكليف مع كلية احديهما وذلك لان الاول لا
 احدهما الزم احد الامور الثلاثة سلب المقدمتين او ابيهما جامع
 في كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع في بيتهما وعلى التقديرين تحقيق
 الاختلاف انما هو بغير لعدم الانتاج اما اذا كانا سلبين فله في
 قولنا لا شيء في ذلك فهو سلب ولا شيء في كبرى سلبا وطبق السلب
 او لا شيء في الصغرى سلبا وطبق الايجاب واما اذا كانت موجبتين
 والصغرى **ج** في ذلك فلا تصدق بعض الحيوان **ب** وكره ناطق هو
 حقيقة الايجاب او كره في حيوان مع حقيقة السلب واما اذا كانت
 مختلفتين باكليف **ج** في ذلك فلا تصدق الموجبة ان كانت صغرى

صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض حيوان ليس
 بناطق او بعض البشر بناطق والصادق في الاول
 الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض
 الناطق ليس بغير بعض حيوان انك والحق الايجاب
 او بعض الناطق انك والحق السلب ضرورة انك بحسب
 الشرط ثمة لست بطوارق بضرر باعتبار عدم
 التبين وتبين لفظ الحيوان مع جهة الصغرى والباقي
 لفظ الجملين فخرتين الاول ثم هو صرح بكلمتي صح مودية
 هـ ثم كـ جـ وكـ ا ب فبعض جـ انك الترتيب ثم الترتيب
 فاذا عكس الترتيب ارتد الاشكال الاول كذا كـ ا ب و
 كـ جـ بـ كـ ا جـ وهو عكس بعض جـ وهو الطول
 صح كليا لوزان يكون الاصف اعم من الكبر واستماع حرا الاصف
 على افراد الامم كقول كـ ا جـ حيوان وكـ ا بـ ناطق انك
 انك بعض حيوان ناطق الثاني من وجهين والكبرى هـ
 صح مودية هـ ثم كـ جـ وبعض ا ب فبعض جـ انك
 الترتيب كما انك لم تكن والصفى كـ بـ بـ
 لست كلمة لاشيئ هـ جـ وكـ ا ب فبعض جـ ا

63
 بعكس الترتيب الصالح الرابع ثم كـ لـ والصفى مودية صح
 لست هـ ثم كـ جـ وكـ ا ب فبعض جـ انك
 المعتمد لبرئ الى السك الاول كذا بعض جـ وكـ ا ب
 فبعض جـ لـ وهو الطول والاصح كليا لاصح العموم الاصف
 كقول كـ ا جـ حيوان وكـ ا بـ ناطق مع ان الصادق
 ليس بعض حيوان ونس انك من مودية هـ ثم كـ جـ
 كلمة كـ بـ صح لست هـ ثم كـ جـ وبعض جـ ا ب فبعض
 جـ لـ انك المعتمدين كما انك من لست هـ ثم كـ جـ
 ومودية كلمة كـ بـ صح لست هـ ثم كـ جـ وبعض جـ ا ب
 ا ب فبعض جـ لـ انك الصغرى لبرئ الى السك الثاني
 وسم السك المذكورة بعينها ا ب مودية كلمة صغرى وكـ ا
 هـ ثم كـ بـ بـ لست هـ ثم كـ جـ وبعض جـ ا ب
 فبعض جـ لـ انك الكبرى لبرئ الى السك الثالث
 وسم السك المطلوبة الثالثة مودية كلمة صغرى ومودية
 هـ ثم كـ بـ بـ لست هـ ثم كـ جـ وبعض جـ ا ب
 فبعض جـ لـ انك الترتيب لبرئ الى السك الرابع عكس
 السك وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انشائها

لانها بعد ما في الطبع لم تعد بانها جازية بل اجبت انفسها فلا بد
 من عدم الاول لانه ثم موضع كل من والاي ب الكلي الشك
 الرابع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع ثم كل من والكلي
 اشرف وان كان سلبا ثم جرح وان كان ايجابا لمساكنة الاول
 في ايجاب المعدس وفي احكام الاختلاط كما سنذكره ثم اننا لا نراه
 الا السكران والسكران ترتيب ثم الرابع كونه اخص من الخامس
 ثم السادس والسابع على الثالث من لاسمهما على الايجاب
 الكلي دونه وقدم على الرابع لانه اده الى السكران الكلي دونه
 الب **قال** يمكن بيان الاول بخلاف **اقول** يمكن بيان الثاني
 الفروب على الاول بخلاف وهو ضم بعض السمي الى اخرى المعدنين
 له ما سلك بعض الاقوال في اواخر الفروع السمي للايجاب فيحصل
 بعض السمي كونه كليا كبيرا وصوى العكس لا يجزى لاصوي فيظن ان
 على هذه السكران او كما في اختلاف المستعمل في السكر الثالث
 وحصل سمي تنكس اليه ما بنا في الكبرى فلو لم يصدق **ج** الصدق
 لاشي **ثم ج** جعلها كبرى لصوى العكس وهي كبرى **ب** لنتج
 لاشي **ثم ب** او هو تنكس اليه لاشي **ثم ا** وهو يضاف كبرى
 الفروب الاول وبنافض كبرى الكلي واما في الفروب السمي للسكر

فحصل بقض السمي للايجاب صوى وكبرى القياس كلياته بالبرهان في
 السكران لاسم السكر الاول سمي سكران لما بنا في الصوى مثلا
 لو لم يصدق لاشي **ثم ج** اصدق بعض **ج** جعلها صوى كبرى القياس
 وهي كبرى **ب** بعض **ج** فبعض **ب** ج وقدمان صوى القياس
 لاشي **ثم ب** ج هذا خلف وكذا يمكن بيان الفروب الثاني وهو ان
 بالافتراس اما بيان ^{في الفروع} وهو ان نفوض بعض الذي هو **ا** ب **مكرر**
 وكذا **ب** فنضم كبرى **ب** الى صوى القياس ونقول **ك** **ب** **مكرر**
 سمي **ثم ا** او هذا السكر بعض **ج** وجعلها صوى **ك** **مكرر** لاسم الاول
 بعض **ج** او هو المطلوب واما بيان في الخامس فهو ان نفوض البعض
 البعض الذي هو **ب** **ج** **مكرر** **ب** **مكرر** **ج** ثم نقول **ك** **ب** **مكرر** ولشي
ب سمي السكر لاشي **ثم ا** جعلها كبرى **ك** **ج** **مكرر** **ب** **مكرر** **ج**
 ما هو المطلوب واعلم ان محصل الافتراض فهو ان يؤخذ مقدمة ثم مقدمة
 القياس ويترك وصفا موضوعها ويحولها على ذات الموضوع فيحصل
 مقدمتان كليات وان كانت مقدمة القياس جازية باعبارها
 او اذ ذلك البعض وتسميتها بدخان تلك ربما لا ينعقد ذات
 الموضوع بل يكون منحصرا في ذلك فلا يحصل كلياته لا متضاها السكران
 الاول **اقول** في محصل ففتان شحيتان وقد سمعت

ان الشك في الاستنتاج بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون
 الا نادرا ثم لا شك ان احد الوصفين هو احد الاوساط في العكس
 فيكون احد مقدمي الافتراض محملا على الاوسط فينتظم به النتيجة
 الافتراضية مع المقدمة الاخرى العكسية وينتج نتيجة اذا ثبتت المقدمة
 الاولى الافتراضية يحصل النتيجة المطلوبة فمضى الافتراض قياسا ان زعم
 القوم ان احدهما لا بد ان يكون على نظم السكر الاول والاخر على نظم
 ذلك السكر المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الاطلاق لان
 الافتراض في محال هذا السكر ليس كذلك بل احد العكسين فيه
 في السكر الثاني والثالث والسكر الثالث والافتراض في ثابته ايضا
 لا يجب ان يفرز كما فرزوا فيمكن ان يبين بحيث يكون العكس
 في السكر الاول والثالث على ان الاستنتاج في الاول والثالث
 اظهروا بآيتين في الاستنتاج في الرابع والاول ثم انك تراهم يقرضون
 في باب العكس في الكتب ولا يقرضون في الآخرة الافتراضية
 وهو ايضا ليس مستقيما بل الافتراض في السكر الثاني والثالث يتم
 المعدت الكلمة لان احد قبحه اما غير متساوي على شرط الاستنتاج
 او مرتب على اية الفرق المطلوبة انتاجه والافتراض في السكر
 الرابع مقدمته في المقدمة الكلية كما في كبر الفرق الاول وصفى الفرق

الفرق الرابع وعليك للاعتبار والامتنان بما اعطيتك
 في القانون الكلي **والمتقدمون حصروا الفرق** **اقول** المتقدمون
 كانوا يحصرون الفرق بالنتيجة في هذا السكر فيكون الاول
 كان عندهم ان الفرق بالثالث الافتراضية يحتمل لتحقيق الاختلاف
 فيها اما في الفرق الثاني فلصديق قول ليس بعض حيوان
 بشان وكذا ليس حيوان او كذا ناطق حيوان واسم الناطق
 فلانه يصديق قول كذا ناطق وبعض الناطق ليس بشان
 او بعض حيوان ليس بشان واسم في ان من مكفوف لا شيء في
 الناطق ليس وبعض الناطق اش او بعض حيوان اش
 واش كذا ليس في جوابه بان بيان الاختلاف في هذه الفرق
 انما يتم ان كان القياس مركبا في المقدمات البسيطة لكن
 شرط في انتاجها ان يكون السال المستعمل فيها في
 احدى الخاصتين فلا ينتج عن تلك النقوض فيها واعلم ان
 انتاجها بانها انما تكال السال بجزئها كغيرها لان الاستدلال
 والسابع انما يبرهن ان الاول والثالث بعكسها والثامن
 انما سمح له لو كان تحت اذا ثبت مقدمته يحصل السكر
 الاول السالبة حاشه تفكر في النتيجة المطلوبة ولم يظهر

للمتقدمين انفعالها وانفق لبعض الافاضل المتأخرين ان
 وقف عليه من ذلك **قال** العصر الثاني في الحسطنات
اقول الحسطنات هي الاربعة احصاه في خلاص الموضوعات
 بعضها مع بعض وعند اعتبار جهات في المقدسات يوجب لانتاج
 الاشكال شرط اما ان الشرط باعبار جهته ان
 يجوز الصوي مغلبة فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدد الحكم
 الاوسط الى الاصل لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل
 حكوم عليه بالاكبر والاصل الحاصل اوسط بالفعل بل لا يمكن فياز
 ان يبقى ولا يخرج ^{بالفعل} الى الفعل فلم يتعدى حكم الاوسط الى ^{بالفعل} مثلا
 في الفرض المذكور كل حار كروب زبد بالامكان وكل كروب زبد
 بالقوة فلا صدق كل حار زبد بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل
 ما هو كروب زبد بالفعل فهو بالقوة وحيث ان كروب زبد بالفعل
 اصلا فالحكم على الكروب بالفعل لا يتعدى اليه **قال** والسبب فيه
 ما كبرى ان كانت غير مشترطين والوفيقين والاشكال **اقول**
 قد عرفت ان الموضوعات المعبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرنا
 في الصوي والكبرى حصل ما به وسعة وستون اختلاطا
 اي احصاه في ثلث عشرة في نفسها كمن اشترط

وسبب تسمية الموضوعات المعبرة

معلة الصوي السطام ثلث عشرة وعشرين اختلاطا اي
 احصاه في ثلث عشرة في ثلث عشرة في ثلث عشرة في ثلث عشرة في ثلث عشرة
 ما له واربعة والظابط في اننا فيها ان الكبرى اما ان يكون احدي
 الوصفيات الاربع التي هي المشتركة وطنان والوفيقان او غيرهما
 كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان يكون احدي التسمية
 فالتسمية كالكبرى وان كانت الكبرى احديها فالتسمية كالكبرى ان كانت
 فيها قيد اللادوام او الاضروفة ففناه وكذلك ان قيدنا فيها ضروفة
 خصوصية بها اي غير مشترك بينهما وبين الكبرى ثم ينظر في الكبرى
 ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدي العائدين كانا للفظ
 بعينه السمة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدي الخافيتين
 ففناه الى الحفظ وكان جهة النتيجة ايا الاول وهو ان الكبرى اذا كانت
 غير احدي الوصفيات الاربع كانت السمة كالكبرى فلا ندراج اليه
 فان الكبرى كانت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو
 حكوم عليه بالاكبر بالجهة المعبرة في الكبرى لكن الاوسط في ثلث
 بالفعل له الاوسط فيكون محكوما عليه بالاكبر بثلث جهة المعبرة واما ان كانت
 وهو ان الكبرى اذا كانت احدي الوصفيات الاربع كانت السمة
 كالصوي فلان الكبرى تدل على ان دوام الاكبر يدوام الاوسط

اي يكون اندراج الاوسط تحت الكبر
 نظائرا

فلما كان الاوسط مستديرا للأكبر كان نبوت الاكبر للاصغر
بحسب نبوت الاوسط لكان كان نبوت الاوسط
له دأبا كان نبوت الاكبر ايضا دأبا وان كان في وقت كان في وقت
وان الاوسط مستديرا للأكبر بالضرورة كما في المستويين من ضرورة
نبوت الاكبر للاصغر بحسب نبوت الاوسط له لانه الضروري للضروري
ضروري وانما حذف لادوام الصغرى ولا ضرورتها فلان الصغرى كما
كانت موجبة كان لادوام واللا ضرورة فيها ساله والسال
لامدخل لها في انتاج هذا السال وانما حذف الضرورة لخصوصية
بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفعال الاكبر
كما ثبت له الاوسط لكن الاصف مما ثبت له الاوسط فيجب
انفعال الاكبر للاصف فلم يقد ضرورة الصغرى الى النتيجة وانما نظم
لادوام الكبرى فلان ندرج البين ايضا فان الكبرى ح تدل على ان
الاكبر غير دائم لكونها واسط بالضرورة والاصغر مما هو واسط
مكون الاكبر غير دائم مثلا الصغرى الضرورية مع المستويين العامة
مع ضرورة ان النتيجة كالصغرى بعينها ومع المستويين العامة
ضرورية لادامه لان نقيض لادوام مع الصغرى كس القياس
الصادق المقدمات لا يتألف منها لان القياس منوم السلي

كان

فلما نظم القياس الصادق المقدمات منها لزوم صدق المقدم
بدون اللزوم وان كان محال ومع العرف العامة مع ذلك بحذف الضرورة
وهي محتلفة الصغرى منها فلم يبق الا لادوام ومع العرف العامة
لادامه بحذف الضرورة وضم لادوام والقياس الصادق المقدمات
لا ينظم منها ايضا والصغرى الاله مع احدى العامين مع ذلك
ومع احدى العامين الاله لادامه ولا يصدق مقدمات القياس
ايضا لا يقال ان شرط ان فست بالضرورة ما دام الوصف
بالضرورة انتج الصغرى الاله معها ضرورة كالفورية لان الحكم في الكبرى
ضرورة الاكبر لما ثبت له الاوسط ما دام وصف الاوسط
وما بدوم له وصف الاوسط هو الاصف فكون الاكبر ضرورة التنبؤ
له ان فست بالضرورة بشرط الوصف لم مع الصغرى الضرورية
مع ضرورة كانه الاله لان الكبرى على ان ضرورة الاكبر بشرط
وصف الاوسط فاللزام لس لان الاكبر ضروري للاصف بشرط
وصف الاوسط لكن الاوسط واجب حذف في السلي في ان
اللا يتي ضرورة الاكبر لان نقيض الوصف الاوسط اذا كان
مرفقا بالذات الاصف فكلما كحق الاصف تحقيق ذات الاصف
ووصف الاوسط بالضرورة وكما كحقا ثبت ضرورة

ان شرط ان فست بالضرورة ما دام الوصف
بالضرورة انتج الصغرى الاله معها ضرورة كالفورية لان الحكم في الكبرى
ضرورة الاكبر لما ثبت له الاوسط ما دام وصف الاوسط
وما بدوم له وصف الاوسط هو الاصف فكون الاكبر ضرورة التنبؤ
له ان فست بالضرورة بشرط الوصف لم مع الصغرى الضرورية
مع ضرورة كانه الاله لان الكبرى على ان ضرورة الاكبر بشرط
وصف الاوسط فاللزام لس لان الاكبر ضروري للاصف بشرط
وصف الاوسط لكن الاوسط واجب حذف في السلي في ان
اللا يتي ضرورة الاكبر لان نقيض الوصف الاوسط اذا كان
مرفقا بالذات الاصف فكلما كحق الاصف تحقيق ذات الاصف
ووصف الاوسط بالضرورة وكما كحقا ثبت ضرورة

المشروطتين وتحصل ان الممكن ان كانت صفى لم يستعمل الام
الضرورة المطلقة او المشروطتين وان كانت كبرى لم يستعمل
الامع الضرورة المطلقة اما الاول فلان قد ظهر في الشرط الاول ان
الممكن الصفى لم يحج مع السبع الغير المتكافئ والعدم صدق
الدوام على الصفى وعدم كونه الكبرى في الست المتكافئ
فلو استعمل الممكن الصفى مع غير الضرورات الست لكان اختلا
طها مع الدوام الست التسمى بالعدم والعقباتان لكن اختلاطها
مع الدوام عقيم نحو ان يكون الثابت شي بلا مكان مسلوبا
عنه وانما كقولنا كروى في هو اسود بالامكان ولا شيء في الروى
باسود في الامع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بدنا الكبرى بكوننا
ولا شيء في الزكى باسود وانا امتنع الاجاب ويزعم عقم هذا الاما
اختلاط عقم اختلاط الممكن الصفى مع الوقيتين اسامع العود العام
فلان الدوام اخض وعقم الاخض بوجوب عقم الاخض واسامع الوقي
احكامه فعدم امتناع العود العام مع الممكن وعدم اسامع الاما
الامكان الاصل كما كان مخالف للممكن في الكيف كان الدوام موا
لها في الكيف والامتناع في هذا السكر متفقين في الكيف متى لم
سبح العود محاصره مع الممكن بخبرتها يكون العود محاصره عقم

عقده او المتعدي بالامتناع العقبة الكبرى مع قصه اننى امتناع احد خبرتها معها
وعدم امتناعها عدم امتناع خبرتها معها وانما استعملهم بقولون
العكس انما بسطتين قياس واحد وكم كبره وبسط قياسان
وكم كرس اربعة اقبه فان كان المتعدي قياسا واحدا كان
العكس بسطه والاكتميت المتعدي وجعلت تنج العكس واما
وهو ان الممكن اذا كانت كبرى لم تستعمل الامع الضرورة المطلقة فانه
في الشرط الاول ان الممكن الكبرى مع غير الضرورة والدوام عقم لعدم صدق
الدوام على الصفى وعدم كونه الكبرى في الغضاب الست فلو استعمل
الممكن الكبرى مع غير الضرورة لكان اختلاطها مع الدوام وهو غير متعدي
ان يكون السلوب في الشيء بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كروى
ابيض دائما ولا شيء في الروى بابيض بالامكان مع امتناع السلوب فلنا
بدل الكبرى لا شيء في الروى بابيض بالامكان اسامع الاجاب **قال** والسي
دوام ان صدق الدوام اه **قال** الاصل طام المسمى في هذا الشرط
مقتضى شرطين اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اسقط سبعة
سبعين اصلا طام هي محاصره ضرب احد عشر صفى في كبريات
والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصفى مع الدوام فبين
والكبرى مع الدوام والضابط في امتناعها ان الدوام اما ان يصدق

على احدى مقدمتيه بان يكون ضروريا او داهيا او لا يصدق فان صدق الداهي
على احدى المقدمات فالنتيجة داهية والاف السليمة الصغرى بشرط حذف قد
الوجود الى اللازم واللازمة منها وحذف الضرورة منها السليمة كانت
وقتيلا ووجبة واما النتيجة كالمقدمة الداهية او كالصغرى قبل البرهان
في مطلقها من خلف والعكس الا ان اضربا اذا صدق كل ج ب بالاطلاق
ولا نشي ن ب بالضرورة او داهيا فلا نشي ن ج ا داهيا والاف بعض ج ا
بالاطلاق ويجعله صغرى لكبرى العكس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا نشي
ن ب بالضرورة او داهيا سيجزى الاول بعض ج لس ب بالضرورة او
داهيا وقد كان كل ج ب بالاطلاق هذا خلف او نكالكبرى الى لاشي ن ب
داهيا السليمة المطلوبة ومهم هنا بظن ان السليمة الضرورية لو اخطا
العكس كنفسها نتيجة الضرورية وهذا السليمة ضرورية فلما لم تكن
ذلك اقتصروا على الداهي لا يفتقر القدمات ان اذا كانت ضرورية
لم يكن بديها صدق السليمة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروريا لثبوت
لا احد الطرفين ضروري السليمة الطرف الا انه يكون احد الطرفين ضروريا
السلب في الا انه لا نقول بحكم ج مقدمتين ليس الا بان الاوسط
ضروري لثبوت لذهات احد الطرفين ضروري السليمة ذات
الاخر واللازم منه ان ذات احد الطرفين ضروري السليمة ذات

ذات الاخر وهو ليس مطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضروري
السلب في ذات الاخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة
السلب الوصف لصدق قولنا في المثال الشهير لا نشي ن ب ج ا
بالضرورة وكل م كوب زيد فليس بالضرورة مع كد ب قولنا لبعض
اي امر كوب زيد بالضرورة لان كل ج ا م كوب زيد بالاسكان واسا في
قبل الوجود في الصغرى فلما نها الى كانت مع سبط كان في وجود
مواثيقها في الكيف وان كانت مع كد ب لم يحجب اصلها لما ذكرنا ولا
في قبل وجودها لان صدق الوجود في امس مطلقان او ممكنان او مطلق
وممكنه ولا ان ج في هذا السكرتها واما حذف الضرورة في الصغرى فلان
المعبر ان الداهي لا يصدق على الصغرى فلو كان في ضرورة لكانت
اما الضرورة السروطة والضرورة الواسية والضرورة المستشرية وانص
الاختلافات في احدى المقدمات ومعمدة التي الاختلافات في مشروطتين او
في مشروطتين ومعمدة والضرورة فيهما لم تبعث الى السليمة في الاختلاف
في المشروطتين فلان الاوسط فيهما ضروري لثبوت مجموع ذات
اي الطرفين فيوصف ضروري السلب في مجموع ذات الطرفين الا انه
ووصفه ولا يلزم منه الا ان كانت الضرورية بين الطرفين المطلوب
ضرورة من ان وصف احد الطرفين مجموعا على ذات الطرفين

الآن وهو وصفه وهو غير لازم واما في الاختصاص فهو وصفه والشرط على الاوسط
 اذا كان ضروري الثبوت للاصغر في بعض او قاطبة فهو السبب الاكبر بشرط
 الوصف في اتم الاثر ذات الاكبر مع وصفه ضروري السبب للاصغر في بعض الاثر
 واما ان وصف الاكبر ضروري السبب للاصغر فلا ينبغي ان يظهر انفصال الشرط عنها
 نعمت القوة في القوى لكنه لم يميز وان حاولت تفصيل نتائج هذا الفعل كما
 انما يترتب على هذا الجذر مع

الكم	الشرط	الوصف	الوصف
الشرط العام			
الوصف العام			
الشرط الخاص			
الوصف الخاص			
المطلوب العام			
الوجود للاداة			
الوجود للامور			
الوصف	مطلوب	وصف	
السبب	مطلوب	مطلوب	
الممكنة العامة	ممكنة	ممكنة	
الممكنة الخاصة	لا	لا	

قال واما السبب الثالث فشرط فعله الصغرى والسبب الاكبر اقوا

الشرط الثالث كما الثالث بحسب الحكم ان يكون المصغرى فعله
 لازم بالوكانت ممكنة لم يلزم بعد حكمه الاوسط للاصغر لان الحكم الاكبر
 على ما هو اوسط بالفعل والاولى لليس باصغر بالفعل بل بالامكان
 فانه ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلا يندرج الاصغر تحت
 فلا يلزم حكمه الاكبر على الاوسط الحكم على الاصغر كما اذا فرضنا ان زيدا
 راكب الفرس ولم يركب حيروث وراكب احار دون الفرس
 قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب فهو بالامكان العام وكل مركوب
 ليس بالقوة مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب هو فليس بالامكان
 العام لان كل مركوب هو محار بالقوة فلما لم يصدق مركوب هو بالفعل
 على مركوب زيد لم يندرج للاصغر تحت حتى يصدق الحكم منه اليه باعتبار
 هذا الشرط سقطت الاحتمالات الممكنة لانفصاله وعشرين
 احتمالات وبقيت الاحتمالات المتبقية مائة وثمانين وهي اصل
 في ضرب احدى عشرة صفى الى مائة كبرى والكبرى فيها
 ان يكون احدى الوصفيات او لا يكون فان لم يكن بل احدى التسع كانت
 هي السبب صغرى الكبرى بوجوبها بعينها وان كانت احدى الاربع فالسبب
 كعكس الصغرى محذوف فاحتمال الادوام ان كان العكس مقبدا
 ومضمونا اليه لا دوام الكبرى ان كانت احدى الاحتمالات

بالفعل

وفي كثر النسخ ان قوله الشئ لانه يرجع الى قوله
تابعه للكبرى واقع بدل قوله لانه يتبع مع الصغرى
فكانه نسخة حادثة المسطر كمنه النسخة تبينه فيه
غيره

[illegible]

الحامض تنفك فيه مطلق مقيد بالذوق
والمازج الا اذا لم يقيد فيه مطلق

هذا شرط الاول كون العقب في الفعل حتى لا يستعمل فيه
 المكنة اصلا لان المكنة اما ان يكون موجبة او سالبة اما مكان لان
 اما المكنة ان لا تلي سبائي في الشرط ان يكون موجوب انما
 ان لا يفسد واما المكنة الموجبة فلا انها اما ان يكون ضروري او كبريا وعلى
 كلا التقديرين بحقق الاختلاف اما اذا كانت صفي فليصدق قوله في
 انه كبريا لائق مركوب زينة بالامكان وكل مما عاقل بالضرورة مع الحق
 السبب صدق هذا الاختلاط مع جملة الالجب كبريا واما كانت كبريا
 كركوب زينة وفس بالضرورة وكل مما كركوب زينة بالامكان الخاص مع انما
 الالجب ولو به لنا الكبرى بقولنا وكل مما كركوب زينة بالامكان فالحال
 كان لائق الالجب الشرط ان يكون ان لا يفسد مع
 لان اخلاط السالب الفاعل في السالب الوهم واما ان يكون
 صفي او كبريا واما كان لم يفسد اما اذا كانت صفي فليصدق قوله
 كاشي في العلم بمخفف بالتوقيت لاداء وكل ذي محقق فهو غير بالضرورة
 والحق الالجب واما اذا كانت كبريا فليصدق قوله كركوب زينة
 بالضرورة وكاشي في العلم بمخفف بالتوقيت لاداء مع امتناع السبب
 والشرط الثالث ان يصدق الروام في الضرب الثالث على قوله
 بان يكون ضروريا واما في قوله العام على كبراه بان يكون في الفضا

محقق

الست الشك السوال فالتواضع في الامران كانت الصغرى احدى
 القضايا الفبر الضرورية والارادة هي احدى عشرة والكبرى احدى
 لكن كانت الصغرى في هذا القرب السالمة وقد بينت ان السالمة
 السعد في هذا الشك يجب ان يكون منعك فقط ثم تلك كانت
 اختلاط الصغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الا خطا
 الصغرى احدى الوصفيات المارعة مع احدى السبع واخص الصغريات
 المشروط الخاصة والكبريات الوصفية وهي لا سبع معها فلم يبق الا
 وذلك لانه يصدق لاشي ثم انخفض معنى بالاضافة الغريبة بالضرورة
 ما دام متخفا لا ابا وكفر متخفى بالتوقيت لا ابا مع مثالا
 السبع المعنى بالاضافة الغريبة واعلم ان البيان في الشك طاك و
 الثالث انما لم يبين فيهما امتناع الايجاض حتى يفرم الاختلاف
 لكن لم تظفر بصورة نقض بل على الشرط الرابع كون الكبرى في
 السادس من القضايا الست الشك السوال بل ان هذا القرب
 انما بينت اننا جازع الصغرى ليرتد الى الشك تلك فلا بد في طرية
 احد سمان الصغرى سالبه خاص لتقبل الانعكاس كما هو في السابق
 وثانيهما ان يكون الكبرى الوصفية معها على الشرط المعبر بحاجتها
 في الشك لك الحاصل السبع وشرط ان لم يصدق الوهم على صفاه

لم تظفر

صفاه يكون كبراه ثم الست الشك السوال فيجب ان يكون الكبرى
 القرب السالمة كبراه الشك السوال فيجب ان يكون الكبرى
 احدى خاصين وكبراه مما يصدق عليه في العام لان انتاجها
 بظهر انعكاس الشك ليرجع الى الشك الاول ثم على السبع فلا بد
 ان يكون مقدماته بحيث اذا تليت احدى بالاولى انتج شيئا
 خاصه لتقبل الانعكاس الى السبع المطلوبه والشك الاول ان السبع
 خاصه لو كان كبراه احدى الخاصين وهو له احدى القضايا الست
 التي يصدق عليها في العام اما اذا كانت احدى الوصفيات المارعة
 فكلها واما اذا كانت احدى الخاصين فلان السبع في ضرورية لا ابا
 لا ابا واما اخص من الوصفية خاصة فصدق في السبع السالمة ليرتد الوهم
 خاصة وهي تنفك عن السبع المطلوبه فيجب ان يكون صغرى هذا القرب احدى
 هي صغرى لانها الكبرى الشك الاول او كبراه من القضايا الست لانها
 صغرى الشك الاول ومن ههنا يظهر ان القرب السبع كان انتاج
 انما بينت بعكس الكبرى ليرجع الى الشك الثالث ويجب ان يكون
 السالمة السعد فيه قابله للانعكاس وان يكون الموجب مع عكسها
 على شرط انتاج الشك الثالث فلا بد فيه ايضا من شرطين اولهما
 ان يكون السالمة احدى الخاصين وثانيهما ان يكون الموجب فعليه الصغرى

حدود القرب الثالث
الصوم

[illegible]

الجزء الثاني

جدول الفرباب و دروان من
الفرسان الشريفة
خامسة لا يجرها الا
بعضا من شراط
ننا مسكلا قوله و
منهم ما يجرها لا يعلم
فانتم من حرم العلم العلي

[illegible]

قال الفصل الثالث في الاقتينات الكاسية من الشرطيات وهي
 قسم الاول **اقول** ليس المراد بالقبس الشرطي هو المركب
 الشرطي بل بالاشتراك في حملية هو المركب الشرطي الموصوف
 الشرطي وحملية واقف حاله اما ان يتركب من متصلين او

انما لم يستطع ان يطلعوا كقولنا انما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا لكن هذا العدد زوج سمح ان لا يفسر لكنه ليس بزوج سمح انه
 زوج في انفسه سمح الوضع الوضع والرفع والرفع والرفع سمح
 الوضع والرفع وبالفكر يتبين في انتاج هذا العكس شرط احدهما
 يكون الشرط موصفا فانها لو كانت سالمة لم سمح شيئا لا وضع
 ولا الرفع فان معنى الشرط السلب للزوم او العناد واما
 لم يكن بين الامر للزم او عناد لم يلزم وجود احدهما او عدمه ووجود
 الآخر او عدمه وثانيهما ان يكون الشرط لروية كانت متناهية
 ان كانت متفصلة العلم بصدق الاعتقاد موقوف على العلم بصدق
 احد طرفيها او كونه فلو استغنى العلم بصدق احد طرفيها او كونه
 يلزم الدور وتاثيرا احده الامرين وهو ما كلف الشرط او كونه متناهيا
 اي كلف الوضع او الرفع فانه لو استغنى الامر ان احدهما ان يكون الزوم
 على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع الا ان فلما يلزم اثبات احد
 في الشرط ونفيه ثبوت الآخر او انتفاءه وهو العلم الا اذا كان وقت
 الانتفاء والانتفاء ووضعها هو بعينه وقت الاستثناء ووضع
 فانه سمح العكس ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظلم مع غيره
 اكرمه كنه قدم مع غيره في ذلك الوقت فاكرمته والامر بذلك الاستثناء

لتحقيق الامسا في جميع الازمنة فقط يلزم جميع الاوضاع التي
 لا يتنازع وضعها المقدم فاذا قلنا قد يكون اذ كان **ج** قد كان
ج واقعا اذ كان لم يلزم بحدوثه تحقيق **ج** في جملته انما يلزم له كانه **ج**
 كما وقع دائما واقعا مع جميع الاوضاع التي لا يتنازع **ج** وليس يلزم في وقت
 اياها وقوعه مع جميع الاوضاع الغير المتنازع لوجوب ان يكون الوضع غير متنازع
 ولا يكون له تحقيق اصلا او كونه في بعض الكتب ان اوامم الوضع او الرفع
 متناهية هو انما يصح لو فسرنا الشرط المتكلم بما يكون للزوم او العناد في
 موجهة التحقيق الاوضاع المتفصلة في نفس الامر حتى يلزم اوامم الوضع او
 الرفع كقوله مع جميع الاوضاع المتفصلة ولكن ذلك بل هي مفسرة بتحقيق
 الزوم او العناد في الاوضاع الغير المتنازع للمقدم فيجوز ان يكون الزوم
 في غير الشرط لا يوجد ابد مع وجود الزوم ابد مع وجود الزوم ووجه
 الازم لعدم تحقيق وضع الزوم مع الزوم وشرط لا يتنازع اياها كما
 يصدق قولنا قد يكون اذ كان الواجب موجهة ان كان يلزم موجهة
 في السكر الثالث والواجب موجود دائما ولا يلزم من ان يكون غير
 موجود اذ اجل لان الزوم هو انما هو على وضع اجتماع الواجب
 ونفيه في الوجه وهو ليس بعينه اصلا **ق** والشرط الوضع **ال**
 الشرط التي هي في العكس الامسا في اما متفصلة ومنفصلة فان كان

حكم العقل في تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم في تصورهما سميت
 تلك القضايا اوليات كقولنا انظر اعظم من هذا وان لم يكن حكم العقل في تصور
 الطرفين بل بواسطة فلا بد ان لا يغيب تلك الواسطة عن ذهن عند تصورهما والا
 لم يكن تلك القضايا مبادى اول وسمى قضايا فيسرها مع القول الارثوذكسي
 فانها في تصور الارثوذكس تصور الانقسام بين اوبين في حال او غير
 في ذهن ان الارثوذكس بين اوبين وكرت في نفس اوبين فهو زوج
 فهي قضية فيسرها في ذهن وان كان الحكم في نفس فيسرها في ذهن فان
 في حواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم بانتم نفس وان كان في حواس الباطنة
 سميت وجدانية كالحكم بانتم غافوا غضبا وان كان في حواس العقل
 اما ان يكون حسي او غير حسي فان كان حسي السمع فهو انتم انتم في قضايا
 يحكم العقل بها بواسطة السمع في جميع كثير احاد العقل في اظهر على الكتب
 كالحكم بوجود دكة وبغداد ومبلغ الشهادت غير محصور عند الحاكم
 يكمل العدد في صور البقايا وفي الناس من عاين عدد المتواترين
 وليس في وان كان غير حسي السمع فاما ان يحتاج العقل في اجزاء الحكم
 الشاهدة مرة بعد اخرى او لا يحتاج فانما احتاج في الجربيات كالحكم
 بان شرب السموم يفسد بواسطة ^{الصفاء} شهادت مكررة وانما يحتاج
 الى تكرار الشاهدة في غير حسيات كالحكم بان نور القمر مستدام شمسه

في العلم لا خلاف في كماله النورية في اختلاف اوضاعه في الترتيب
 وبعد اوله من هو سرقة الانتفاع في المبادى الى المطالب في بقائه الفكر
 فانه في ذهنه في المبادى ورجوعها عن المطالب فلا بد في ذهنه من
 خلاف الحكم في الاحكام في المبادى والانتفاع في سرقة كانه في ذهنه في كبرية
 الوجود والانتفاع في كبرية الوجود وحقبة في المبادى في المنة
 في ذهنه في حصر المطالب في المبادى في كبرية في كبرية في كبرية
 بل هو ان لا يحصل الحكم في المنة في كبرية في كبرية في كبرية
 من هذه السمة سمى بمرئاة **اق** في عبارة ساهل في المنة في كبرية
 العين المؤلف في البقية لولا كانت ابتدا وهي الفروقات
 الست او بواسطة وهي النظريات واحد الاوسط ولا بد ان يكون على
 لست الاكبر الى الاوسط في ذهنه وان كان مع ذلك على الوجود تلك
 النسبة في الخارج اضافة وبرهان لمي لان يوطى للمنة في ذهنه في كبرية
 كقولنا هذا متعفن الاختلاط وكر متعفن الاختلاط في كبرية في كبرية
 فتعفن الاختلاط كما انه عدل في كبرية في كبرية في كبرية
 لثبوت لمي في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون على كبرية في كبرية
 فهو برهان اني لانه في كبرية في كبرية في كبرية في كبرية
 سداثوم وكر متعفن الاختلاط في كبرية في كبرية في كبرية في كبرية

بالتفصيلين اللذين حصلت من الحس في التجربة

وبادئ واما الموضوع فقد قد في صدر الكتاب وهو اما واحد
 كالمعدود الى آيات او امور متعدي فلا بد من اشتراك في امر ملاحظ
 في سائر مباحث العلم كوضوح هذه الفهم فانها مشتركة في
 الاتصال الى مطلقه بجهو او الاجزاء ان يكون العلوم المتعدية على واحد
 واما السادي فمهي التي يتوقف عليها سائر العلوم وهي في استقصاء
 واما الصديقا اما الصورت فمهي حدود الموضوعات واما انما هو اياها
 الذاتية واما الصديقا فاما بنية نفسها واما على ما متعارفة
 كقولنا في علم الهندسة القادر على كل شيء واما في ما ورو
 اما في غير نفسه فان ادعى العلم بها بحسب ظن سميت اصولا
 موضوع كقولنا ان بعضه في كل معطس بخط مستقيم واما تلتقيها بها
 بالانكار والشك سميت مصادرات كقولنا اننا نعلم باقية
 بعد وعلى كل يعطى سببا داسرة ولون الموضوع فناء من العلم على
 حتى نطرا لانه انما يربط التصديق بالموضوعه فهو ليس في العلم
 لعدم توقف العلم على بل هو في مقتضى الشروع في علم ما تروا
 اريد به تصور الموضوع فهو المبادئ وليس في ذلك بالاستقلال واما
 السائر فمهي المطالب التي سر من عليها في العلوم ان كانت
 كسبيلها موضوعات وهي في الامور موضوعاتها فمقد كون موضوع

في كون الموضوع
 بيان

موضوع العلم كقولنا مقدار اما مشترك او مباين والمقدار موضوع علم
 الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع بعض ذاتي كقولنا مقدار وسط
 في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم
 اخذ في السلك مع كونه وسطا في النسبة وهو بعض ذاتي وقد يكون
 نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تقصيفه فاما الخط نوع من المقادير
 وقد يكون نوع موضوع العلم مع بعض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط
 اخر فان زاويتي جنبيه قائمتان او مساوستان لهما فخط نوع
 في المقدار وقد اخذ في السلك مع صاه على خط وهو بعض ذاتي للمقدار
 وقد يكون بعضا ذاتيا كقولنا مثلث مساوي الساقين فانه زاويتي
 قائمتان مساوستان اين موضوع السائر واما جملته هي اما موضوع
 العلم او بعضها او افاضها الدائره او الاشكال او غيرها في الاوضاع
 الذاتية موضوع العلم فلا بد ان يكون خارجا عن موضوعاتها لا مساويا يكون
 جزءا لشيء مطلقا بالبرهان لا بالاثباته الثبوت للشيء ولكن هذا
 اثر ما وردنا ابراهان في هذا الاوراق والحمد لله واجب الوجود
 بانعامه مقدار الاوراق والصفحة على افضل البشر على الاطلاق
 السبعون لعم مقام الاخلاق محمد طفي واليه المطالع العربي والحمد لله
 شرح قد وقع في ان على يد مصطفي بن محمد في مدينة الكاشان في ليلة كبرى





مكتبة الملك